

شرح الإلمام بأحاديث الأحكام

تأليف

الإمام المجتهد ابن دقيق العيد

أبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المصري

(٦٢٥ - ٧٠٢ هـ)

المجلد الأول

يُطبع لأول مرة كاملاً محققاً على ثلاث نسخ خطية

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه

محمد خلوف العبد الله

دار النوادر




شرح الإلمام

الطَّبْعَةُ الأُولَى

مِن إِصْدَارَاتِ

وَزَارَةِ الشُّؤُونِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالإِرْشَادِ

المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

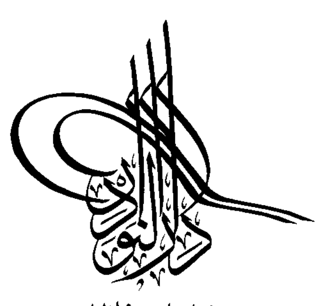
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَة

مِن إِصْدَارَاتِ

دَارُ النَّوَادِر

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



لصاحبها ومديرها العام

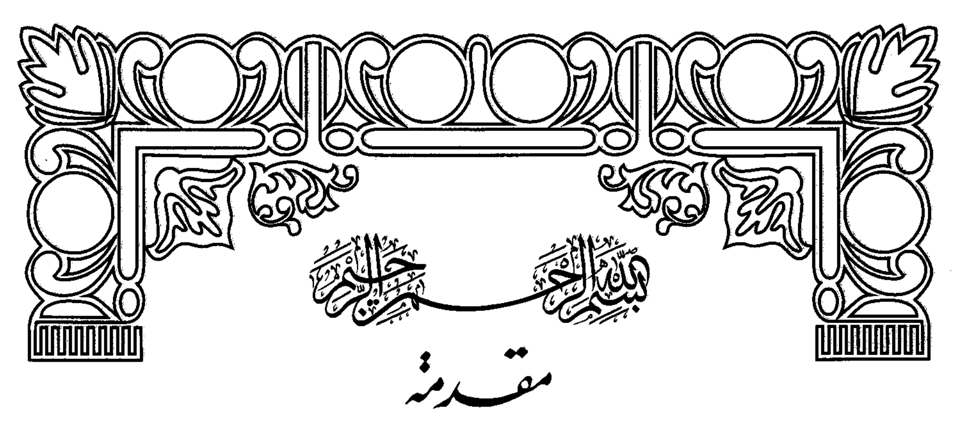
نُورُ الدِّينِ طَالِب

سوريا - دمشق - ص . ب : ٣٤٣٠٦

لبنان - بيروت - ص . ب : ١٤/٥١٨٠

هاتف : ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٧٠١١

www.daralnawader.com



مقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُه ونستعينُه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، وسيئات أعمالِنا، مَنْ يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أمّا بعد:

فإن كتاب «**الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**» للإمام المجتهد المجدِّد ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ لا نظير له في الكتب المصنَّفة في الأحكام الجامعة بين الحلال والحرام، حتى قال عنه: أنا جازمٌ أنه ما وُضِعَ في هذا الفنِّ مثلُه[1].

وهو القائل أيضاً: ما وقفتُ على كتاب من كتب الحديث وعلومه المتعلقة به، سُبِقْتُ بتأليفه وانتهى إليَّ، إلاَّ وأودعتُ منه فائدةً

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥).

في هذا الكتاب[1].

ولذا قال عنه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: هو كتاب الإسلام، وقال: ما عَمِلَ أحدٌ مثلَه، ولا الحافظُ الضِّياءُ، ولا جدِّي أبو البركات[2].

ثم إنَّه ـ رحمه الله ـ قد اختصرَ كتابَه هذا، لَمَّا رأى استخشانَ بعضِ أهل عصره لإطالته، فصنف **«الإلمام بأحاديث الأحكام»**، وهو من أجلِّ كتابٍ وُضِع في أحاديث الأحكام، يحفظُه المبتدىء المستفيدُ، ويناظِرُ فيه الفقيهُ المفيدُ[3]، ومن فَهِمَ مغزاه، شدَّ عليه يدَ الضِّنانة، وأنزله من قلبه وتعظيمهِ الأعزَّين مكاناً ومكانة[4].

وقد شرطَ فيه مؤلِّفُه أن لا يوردَ إلا حديثَ من وثَّقه إمام من مزكِّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحديث الحفَّاظ، أو أئمة الفقه النظَّار[5].

ثم إنه ـ رحمه الله ـ قد شرح هذا الكتاب؛ أعني «الإلمام»، شرحاً عظيماً[6]، وصل فيه إلى نهاية باب صفة الوضوء، أتى فيه

---

(١) انظر: «مقدمة الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (١/ ٥٢) نقلاً عن «ملء العيبة» لابن رُشيد (٣/ ٢٦٠).

(٢) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

(٣) انظر: «الاهتمام بتلخيص الإلمام» لقطب الدين الحلبي (ص: ٥).

(٤) انظر: «مقدمة هذا الشرح» (١/ ٢٥).

(٥) انظر: «مقدمة هذا الشرح» (١/ ٢٦).

(٦) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨٢).

بالعجائب الدالة على سَعَة دائرته في العلوم، خصوصاً في الاستنباط، كما قال الحافظُ ابنُ حجر[1].

وقيمة هذا الكتاب **«شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»** تتجلّى لمُطالعه حالما ينظر فيه، فقد أسفر فيه المؤلف عن نكت وفوائد بديعة.

وأورد فيه من النوادر والمباحث الدقيقة ما يأخذ بالألباب.

وأوضح فيه منهجاً سليماً قوياً في كيفية الاستدلال والاستنباط من السنة والكتاب.

وأبرز فيه من التقريرات والتوجيهات الأصولية ما انفرد به عن نظرائه، وفاق كثيراً من قرنائه.

وأفصح فيه عن كثير من العلوم الخادمة لفهم النصوص الشرعية؛ كعلوم العربية، والمباحث المنطقية والأصولية، والقواعد العقلية.

ومن هنا قال الحافظ قطب الدين الحلبي: إنه لم يتكلم على الحديث من عهد الصحابة إلى زماننا مثل ابن دقيق العيد، ومن أراد معرفة ذلك، فعليه بالنظر في القطعة التي شرح فيها «الإلمام»، فإن جملة ما فيها: أنه أورد حديثَ البراءِ بن عازب: «أمرنا رسولُ الله صلى عليه وسلم بسبع، ونهانا عن سبع»، واشتمل على أربع مئة فائدة[2].

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٨).

(٢) انظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر (ص: ٣٩٥).

إن كتاباً أَرْبت مواردُه على المئتين والثلاثين من أمهات كتب الإسلام، اعتمد مؤلفُه عليها في أواخر القرن السابع الهجري، لجديرٌ بالوقوف عليه.

وإن كتاباً قاربت فوائدهُ الثلاثةَ آلافِ فائدة ومسألة من شرح سبعة وخمسين حديثاً، لحقيقٌ أن يُنْظَر في ما حواه، وأن يُنْعَمَ النظرُ في فحواه.

هذا وقد منَّ الله عليَّ بتحقيق هذا السفر الجليل، والاضطلاع بأعباء تصحيح نصوصه وتقويمها، وتخريج أحاديثه وآثاره وأشعاره وغيرها مما تراه في منهج التحقيق، ثم إني قدَّمت للكتاب بفصلين، اشتمل أولهما على ترجمة الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله، وكان الآخر لدراسة الكتاب، وفي كل واحد منهما مباحث وفوائد متنوعة.

ويعلم الله، كم قد تحمَّلتُ، في هذه الأوقات التي كنت أعمل فيها في هذا الكتاب، شغلاً وهمَّاً، وديناً وغُرماً، وظلماً وهضماً. ولكن أسأل الله أن ينفع بعملي هذا، ويثيبني به في الآخرة، فمنه سبحانه أستمدُّ العَون، ومن الخسارة فيما أرجِّي ربحَه أسألُهُ الصَّون، ولا حول ولا قوة إلا به.

ولا بد في الختام من التوجُّه بالشُّكْر والامتنان إلى كل من كان له يد في إخراج هذا الكتاب إلى عالم المطبوع، وأخصُّ بالذِّكر منهم:

- فضيلة الشيخ المحقق المدقق **نور الدِّين طالب**، الذي أتحفني بتصوير النسخة الخطية لمكتبة كوبريلي، وأمدَّني بالمراجع والمصادر المخطوطة والنادرة المتوفرة لديه، كما كان له الفضلُ في بعث الهمة على إنجاز هذا العمل وإخراجِه على نحوٍ مرضيٍّ.

ـ فضيلة الشيخ المفيد المجيد **عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري**، الذي تفضَّل بتصوير النسختين الخطيتين لدار الكتب المصرية والمكتبة البديعية.

ـ **الإخوة الأفاضل** الذين كانوا لي خير معين ـ بعد الله عزوجل ـ في إخراج هذا الكتاب، من العمل معي في النسخ والمقابلة والتصحيح والفهرسة والتنضيد والإخراج، وأخصُّ بالذكر منهم الإخوة: إدريس أبيدمي، ومحمدعبد الحليم بعاج، وجمعة الرحيم.

أسأل الله ـ إن كان لي من حظٍّ في هذا الكتاب عنده ـ أن يضربَ لكلٍّ واحد من هؤلاء المشايخ الأماثل والإخوة الأفاضل بسهمٍ فيه، وأن يشركوني في أجرِ نشرِ هذا العلم وتبليغِه، إنه سبحانه وليُّ ذلك، وهو حسبنا ونعمَ الوكيل.

وكتبه

أَبُوعَبْدِاللّٰه

محمّدخلّوف العبْدالله

حَامِداً لِلّٰهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ أفضَالِهِ

وَمُصَلِّياً وَمُسَلِّماً عَلَىٰ نَبِيِّهِ وَآلِهِ

وَمُتَرَضِّياً عَنْ صَحْبِهِ وَأَتْبَاعِهِ

□ □ □



الفصل الأوّل
ترجمة الإمام ابن دقيق العيد



المبحث الأَوَّل

* اسمه ونسبه وولادته:

هو الإمام، المجدد، المجتهد، شيخ الإسلام، محمد بن علي ابن وهب بن مطيع بن أبي طاعة المنفلوطي القوصي[1] الثَّبَجِي[2] المصري المالكي الشافعي، تقي الدين أبو الفتح ابن القاضي الإمام أبي الحسن القشيري، من ذرية بهز بن حكيم القشيري رضي الله عنه[3]، المشهور بـ: ابن دقيق العيد[4].

ولد في شعبان سنة (٦٢٥هـ)، في ينبع على ساحل البحر الأحمر، عندما كان والدُه متوجهاً من قُوص إلى مكةَ للحج.

---

(١) نسبة إلى مدينة قوص من مدن الصعيد في جنوب مصر.

(٢) الثَّبَجي: بمثلثة ثم موحدة مفتوحتين. قال العراقي في «شرح الألفية المسماة بالتبصرة والتذكرة» (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) شارحاً قوله: «استشكل الثبجي». قال: المعني بقولي: «استشكل الثبجي»: هو ابن دقيق العيد، وربما كان يكتب هذه النسبة في خطه؛ لأنه ولد بثبج البحر بساحل ينبُع من الحجاز، ومنه الحديث الصحيح: «يركبون ثبج هذا البحر»؛ أي: ظهره، وقيل: وسطه، انتهى. وكذا قال الأُدفُوي في «الطالع السعيد» (ص: ٥٧٠) أنه رآه بخطه: الثبجي.

(٣) قال الذهبي في «المعجم المختص» (ص: ١٦٩): فيما بلغنا. وقال الحافظ في «الدرر الكامنة» (٥/ ٣٥٠): ويُذْكَر ذلك.

(٤) قال الأُدفُوي في «الطالع السعيد» (ص: ٤٣٥) في ترجمة والد الإمام ابن دقيق: الشيخ مجد الدين علي: وسبب تسمية جده ـ يعني: مطيعاً ـ: دقيق العيد: أنه كان عليه يوم عيد طيلسان شديد البياض، فقال بعضهم: كأنه دقيق العيد، فلقب به رحمه الله.

* نشأته وطلبه للعلم :

نشأ الإمام ابن دقيق العيد في أسرة علمية، مشهورة بالتدين والصلاح؛ فأبوه الشيخ مجد الدين أبو الحسن علي، جمع بين العلم والعمل والعبادة والورع والتقوى والزَّهَادة والإحسان إلى الخلائق مع اختلافهم، وبذل المجهود في اجتماع قلوبهم وائتلافهم، وقد ارتحل إليه الناس من سائر الأقطار، وقصدوه من كل النواحي والأمصارِ[1].

أما أمُّه: فهي بنت الشيخ الصالح تقي الدين مظفر بن عبد الله المشهور بالمقترَح.

قال الأُدفُوي: فأصلاه كريمان، وأبواه عظيمان.

وقد ذكر والدُه: أنه أخذه عند ولادته وطاف به الكعبة، وجعل يدعو الله أن يجعلَه عالماً عاملاً.

فابتدأ الشيخ بقراءة القرآن العظيم، حتى حصل منه على حظٍّ جسيم، ونشأ بقوص على حالة واحدة من الصمت والاشتغال بالعلوم، ولزوم الصيانة والديانة، فاشتغل بالفقه على مذهب الإمامين مالك والشافعي على والده، وكان قد اشتغل بمذهب الشافعي أيضاً على تلميذ والده الشيخ بهاء الدين هبة الله القِفْطي، وكان يقول: البهاء مُعلِّمي.

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٤٢٤)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ١٦٦)، وكان قد توفي رحمه الله سنة (٦٦٧هـ).

وقرأ الأصول على والده، ثم سمع بمصر والشام والحجاز، على تحرٍّ في ذلك واحتراز، فرحل إلى القاهرة فقرأ على شيخ الإسلام العز ابن عبد السلام، وقرأ العربية على الشيخ شرف الدين محمد بن أبي الفضل المُرْسِي، وغيره.

ثم ارتحل في طلب الحديث إلى دمشق والإسكندرية وغيرهما، وسمع الحديث من والده، والشيخ الحافظ عبد العظيم المنذري، وأبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نِعْمة المقدسي، والحافظ أبي علي الحسن بن محمد البكري، وخلائق.

ثم درَّس بالمدرسة الفاضلية، والمدرسة المجاورة للشافعي، والكاملية، والصالحية بالقاهرة، ودرَّس بقوص بدار الحديث ببيت له.

وقد اشتُهِر اسمُه في حياة مشايخه، وشاع ذكرُه، وتخرَّج به أئمة، وسمع منه الخلق الكثير، والجم الغفير مع قلة تحديثه رحمه الله.

* * *

المبحث الثاني
صفاته وأخلاقه

قال ابن سيِّد الناس: ولم يزل حافظاً للسانه، مقبلاً على شأنه، وقف نفسَه على العلوم وقَصَرَها، ولو شاء العادُّ أن يَعُدَّ كلماتهِ لحصرها، وله مع ذلك في الأدب باع وِساع، وكرم طباع، لم يخلُ بعضُها من حسن انطباع، حتى لقد كان محمودُ الكاتب، المحمود في تلك المذاهب، المشهود له بالتقدم فيما يشاء من الإنشاء على أهل المشارق والمغارب، يقول: «لم تر عيني آدبَ منه»[1].

وكان يقول رحمه الله: «ما تكلَّمتُ كلمةً، ولا فعلتُ فعلاً، إلا وأعددت له جواباً بين يدي الله عز وجل»[2].

وكان ـ رحمه الله ـ يسهر ليله في العلم والعبادة؛ قرأ الشيخ ليلة، فقرأ إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾[المؤمنون: ١٠١]، فما زال يكررها إلى مطلع الفجر[3].

وقال الصاحب شرف الدين محمد بن الصاحب زين الدين أحمد: كان ابن دقيق يقيم في منزلنا بمصر في غالب الأوقات، فكنَّا

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٠).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢١٢).

(٣) انظر: «الطالع السعيد» (ص: ٥٧٩).

نراه في الليل إمَّا مصلياً، وإما يمشي في جوانب البيت، وهو مفكر إلى طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر صلى الصبح، ثم اضطجع إلى ضحوة.

قال الصاحب: وسمعت الشيخ الإمام شهاب الدين القَرافي المالكي يقول: أقام الشيخ تقي الدين أربعين سنة لا ينام الليل، إلا أنه كان إذا صلى الصبح اضطجع على جنبه إلى حيث يتضحَّى النَّهار[1].

وكان ـ رحمه الله ـ عديمَ البطش، قليلَ المقابلة على الإساءة، وله في ذلك أخبار.

وكان يحاسب نفسَه على الكلام، ويأخذ عليها بالمَلاَم، لكنه تولى القضاء في آخر عمره، وذاق من حلوِّه ومُرِّه، على أنه عزل نفسه مرةً بعد مرة، وتنصَّل منه كَرَّة بعد كرة.

وله في القضاء آثار حسنة، منها انتزاعُ أوقافٍ كانت أُخذت واقتُطِعت، ومنها أن القضاة كان يُخْلَع عليهم الحرير، فخُلِع على الشيخ الصوف فاستمر، وكان يكتب إلى النواب يُذكِّرهم ويحذِّرهم[2].

وكان ـ رحمه الله ـ كريماً جواداً سخياً، ومن طريف ما يحكى في ذلك: ما ذكره محمد بن الحواسيني الفَرضِي القوصي، وكان من طلبة

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٥١).

(٢) انظر: «الطالع السعيد» (ص: ٥٩٦ ـ ٥٩٧)، و«رفع الإصر» لابن حجر (ص: ٣٩٦).

الحديث، وأقام بالقاهرة مدة في زمن الشيخ، قال: كان الشيخ يعطيني في كل وقت شيئاً، فأصبحت يوماً مُفلساً، فكتبت ورقة وأرسلتها إليه وفيها: «المملوك محمد القوصي أصبح مضروراً»، فكتب لي بشيء، ثم ثاني يوم كتبت: «المملوك ابن الحواسيني»، فكتب لي بشيء، ثم ثالث يوم كتبت: «المملوك محمد»، فطلبني وقال لي: من هو ابن الحواسيني؟ فقلت: المملوك، قال: ومن هو القوصي؟ قلت: المملوك، قال: تدلِّس عليَّ تدليسَ المحدثين؟! قلت: الضرورة. فتبسم وكتب لي[1].

وكان الشيخ يقول: ضابطُ ما يُطلبُ مِنِّي أنْ يجوزَ شرعاً، ثم لا أبخل[2].

وكان ـ رحمه الله ـ متحرِّزاً جداً في أمر النجاسة، مشدِّداً على نفسه، وله في ذلك حكاياتٌ ووقائعُ عجيبة[3].

---

(١) المرجع السابق، (ص: ٥٧٦ ـ ٥٧٧).

(٢) المرجع السابق، (ص: ٥٧٧).

(٣) قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٨٢): وكان في أمر الطهارة والمياه في نهاية الوسوسة ﷺ.

وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٤/ ١٣٨): قد قهره الوسواسُ في أمر المياه والنجاسة، وله في ذلك حكايات ووقائع عجيبة.

وقال التجيبي في «مستفاد الرحلة» (ص: ١٧): وكان رحمه الله قد التزم التشديد والتضييق على نفسه في العبادات، وبالغ في ذلك، حتى ربما أفضى به الأمر إلى وسواس يعتريه في خاصَّةِ نفسه، لا يفتي به الناس، فتلحقه منه =

وكان ـ رحمه الله ـ عزيزَ النفس، خفيفَ الروح، لطيفاً، على نسك وورع، ودين متَّبع، ينشد الشعر والزَّجَل والمُوشَّح، وكان يستحسن ذلك، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

بحسبك أنِّي لا أرى لك عائباً   سوى حاسدٍ والحاسدون كثير

= مشقةٌ عظيمة. قال تلميذُه قطب الدين الحلبي ـ فيما نقله عنه الذهبي في «التذكرة» (٤/ ١٤٨٣) ـ: وبلغني أن جده لأمه الشيخ الإمام المحقق تقي الدين بن المقترَح كان يشدد في الطهارة ويبالغ، انتهى.

قلت: هذا ما ذكره من ترجم للإمام ابن دقيق العيد، وكذا قال غيرهم ممن ترجم له، وأنا أذكر هاهنا فائدة جليلة تمُتُّ بصلة وثيقة إلى ما نحن فيه، نقلتها من فوائد الشيخ ابن دقيق في كتابنا هذا، وهي التفرقة بين الورع والوسوسة.

قال رحمه الله (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥): والفرق بين الوسواس والورع دقيق عَسِر، فالمتساهل يجعل بعضَ الورعِ وسواساً، والمشدِّد يجعل بعض الوسواس ورعاً، والصراط المستقيم دَحضٌ مَزِلَّة.

ومما ينبغي أن يفرق به بينهما: أن كل ما رجع إلى الأصول الشرعية فليس بوسواسٍ، ولا أريد الأدلة الشرعية البعيدة العموم، انتهى.

وعندما تكلم ـ رحمه الله ـ في قاعدة الاقتصاد في المصالح والطاعات، قال أثناء كلام له (٥/ ٩٣): وهاهنا أمر دقيق عسِر في العلم به وفي العمل في مواضع: منها الفرق بين الورع والوسواس، فإن الوسواس مذموم، والورع محمود، وآخر كل مرتبة تلي الأخرى، وأول الأخرى تلي آخر الأولى.

ثم قال: فهذا هو العَسِر في معرفة التوسط علماً وعملاً، حيث تتقارب المراتب، فأما إذا تباعدت، فلا إشكال، انتهى.

قلت: ليُتأَملْ كلام الإمام ابن دقيق رحمه الله الذي ذكرتُه، مع ما قيل من أمر تشدده ووسوسته، وأن يزان ما قيل عنه في هذا الباب بقسطاس مستقيم، والله أعلم بحقيقة الحال، وإليه سبحانه المرجع والمآل.

المبحث الثالث

* علم الإمام ابن دقيق رحمه الله :

تفرد الإمام ابن دقيق العيد في علوم كثيرة، فكان حافظاً مُكْثراً، إلا أن الرواية عَسُرت عليه لقلة تحديثه، فإنه كان شديدَ التحرِّي في ذلك[1]، وكان خبيراً بصناعة الحديث، وهو إمام الدنيا في فقه الحديث والاستنباط[2].

قال الذهبي: أربعة تعاصروا: التقي ابن دقيق العيد، والشرف الدمياطي، والتقي ابن تيمية، والجمال المزي، قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد، وأعلمهم بالأنساب الدمياطي، وأحفظهم للمتون ابن تيمية، وأعلمهم بالرجال المزي[3].

وكان ـ رحمه الله ـ يحقق المذهبين المالكي والشافعي تحقيقاً عظيماً، وله اليد الطولى في الفروع والأصول، وفي تصانيفه من الفروع الغريبة والوجوه والأقاويل ما ليس في كثير من المبسوطات، ولا يعرفه كثيرٌ من النَّقَلة[4]، وكان لا يسلك المِراء في بحثه، بل يتكلم

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢١٢).

(٢) المرجع السابق، (٩/ ٢٤٤).

(٣) نقله السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٤٠٥) فقال: رأيت في «تذكرة» صاحبنا الحافظ جمال الدين سبط ابن حجر، فذكره.

(٤) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٨٠).

كلماتٍ يسيرةً بسكينة ولا يُراجَع[١].

وكان ـ رحمه الله ـ في نقده وتدقيقه لا يُوازى، حتى قال الشيخ صدر الدين بن الوكيل: إذا نقَد وحرَّر فلا يوفيه أحد[٢]. فإنه كان ـ رحمه الله ـ صحيحَ الذهن، كما قال علاء الدين الباجي[٣].

وله ـ مع ذلك ـ النظم الفائق، المشتمل على المعنى البديع واللفظ الرائق، السهل الممتنع، والمنهج المستعذب المنبع، والذي يصبو إليه كلُّ فاضل، ويستحسنه كلُّ أديب كامل.

وله أيضاً نثر أحسن من الدرر، ونظم أبهج من عقود الجوهر، ولو لم يكن له إلا ما تضمنته خطبةُ «شرح الإلمام»، لشهد له من الأدب بأوفر الأقسام[٤].

قال الحافظ ابن حجر: ومما يدل على تقدم الشيخ تقي الدين في العلم: أن زكي الدين عبد العظيم بن أبي الأصبغ صاحبَ البديع، ذكره في كتابه فقال: ذكرت للفقيه الفاضل تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري ـ أبقاه الله تعالى ـ، وهو من الذكاء والمعرفة على حالة لا أعرف أحداً في زمني عليها، وذكرت له عدة وجوه المبالغة فيها، وهي عشرة، ولم أذكرها مفصَّلة، وغِبتُ عنه قليلاً ثم اجتمعتُ به، فذكر لي أنه استنبط فيها أربعةً وعشرين وجهاً من المبالغة؛ يعني في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾،

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٨١).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) المرجع السابق، (ص: ٥٨٧، ٥٨٩).

فسألته أن يكتبَها لي، فكتبها لي بخطه، وسمعتُها منه بقراءتي، واعترفت له بالفضل في ذلك، انتهى. قال الحافظ: وقد عاش تقي الدين بعد ابن أبي الأصبغ زيادة على أربعين سنة[1].

وكان من العلم بحيث يقضى   له من كل علم بالجميع

قلت: وهذا كلُّه ـ بعد توفيق الله ـ نِتاج هِمَّة قعَساء في إدامة المطالعة، والمثابرة والمصابرة في تحصيل العلم، حكى الشيخ زين عمر الدمشقي المعروف بابن الكِتَّاني قال: دخلت عليه بكرة يوم، فناولني مجلدة وقال: هذه طالعتُها في هذه الليلة التي مضت[2].

قال الأُدفُوي: رأيت خزانة المدرسة «النجيبة» بقوص، فيها جملة كتب؛ من جملتها: «عيون الأدلة» لابن القصَّار في نحو من ثلاثين مجلدة، وعليها علامات له، وكذلك رأيت كتب المدرسة «السابقية»؛ رأيت على «السنن الكبير» للبيهقي فيها في كل مجلدة علامة، وفيها «تاريخ الخطيب» كذلك، و«معجم الطبراني الكبير»، و«البسيط» للواحدي، وغير ذلك[3].

وأخبر الشيخ الفقيه سراج الدين الدَّندري: أنه لما ظهر «الشرح الكبير» ـ وهو فتح العزيز في شرح الوجيز ـ للرافعي، اشتراه بألف درهم، وصار يصلِّي الفرائضَ فقط، واشتغل بالمطالعة، إلى أن أنهاه مطالعة[4].

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(٢) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٨٠).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

ثم بعد ذلك حُقَّ له أن يقول: ما خرجت من باب من أبواب الفقه واحتجت أن أعودَ إليه[1].

* بلوغه رتبة الاجتهاد:

كان الإمام ابن دقيق ـ رحمه الله ـ من أذكى الأئمة قريحةً، وقد بلغ ـ رحمه الله ـ في العلم قرنَ الكَلأ[2]، فقال عن نفسه رحمه الله: وافق اجتهادي اجتهادَ الشافعي إلا في مسألتين. قال الصفدي: وحسبك بمن يتنزَّل ذهنُه على ذهن الشافعي[3].

وقال الصَّفَدِي: وما أُراه إلا أنه بعثه الله تعالى على رأس المئة ليجدد لهذه الأمة دينَهم[4].

قال الذهبي: وقد كان على رأس السبع مئة شيخُنا أبو الفتح ابن دقيق العيد[5].

قال السُّبكي: ولم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبع مئة المشار إليه في الحديث المصطفوي النبوي ﷺ، وأنه أستاذُ زمانِه علماً وديناً[6].

---

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) أي: غايته وحدّه.

(٣) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ١٣٨).

(٤) المرجع السابق، (٤/ ١٤٠).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٢٠٣).

(٦) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢٠٩).

وقد كُتب له «بقية المجتهدين»، وقُرِىء بين يديه، فأقرَّ عليه، ولا شك أنه من أهل الاجتهاد، وما يُنازِعُ في ذلك إلا من هو من أهل العناد.

ومن تأمَّل كلامَه علم أنه أكثرُ تحقيقاً وأمتنُ، وأعلم من بعض المجتهدين فيما تقدم وأتقن[1].

بحسبك أنــي لا أرى لــك عائبــاً   سوى حاسد والحاســدون كثيــر

* * *

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٦٩). قلت: قال الذهبي في «السير» (١٤/ ٢٠٣): «وإن جعلتَ (من يجدد) لفظاً يصدق على جماعة وهو أقوى»، انتهى.

قلت: فيكون على رأس السبع مئة الإمام ابن دقيق العيد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام شرف الدين الدمياطي، والحافظ البرزالي، وعلم الحفاظ المزي، ومؤرخ الإسلام الذهبي، وخاتمة المحققين ابن القيم، والإمام المفسر ابن كثير، والفاضل المحقق ابن رجب، وغيرهم رحمهم الله.

المبحث الرابع

مشاهير شيوخه

١ ـ **ابن المقيَّر**: الإمام المسند الصالح، رحلة الوقت، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن منصور بن المقيَّر البغدادي الأَزْجي الحنبلي، كان شيخاً صالحاً، كثير التهجد والعبادة والتلاوة، وكان مشتغلاً بنفسه.

قال التَّجيبي في «مستفاد الرحلة»[(١)]: وهو أقدم من سمع عليه سناً[(٢)]. توفي سنة (٦٤٣هـ)[(٣)].

٢ ـ **المنذري**: الحافظ الكبير، والإمام الثبت النحرير، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة، أبو محمد المنذري الشامي المصري.

---

(١) (ص: ١٩).

(٢) **فائدة**: قال العراقي في «شرح الألفية» (٢/ ٨٦): وكان الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد لا يجيز رواية سماعه كله، بل يقيده بما حدث به من مسموعاته. هكذا رأيته بخطه في عدة إجازات، ولم أر له إجازة تشمل مسموعه؛ وذلك أنه شك في بعض سماعاته، فلم يحدث به ولم يجزه، وهو سماعه على ابن المقيَّر، فمن حدث عنه بإجازته منه بشيء مما حدث به من مسموعاته، فهو غير صحيح، انتهى.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٥٤): وأما امتناع ابن دقيق العيد من التحديث عن ابن المقيَّر مع صحة سماعه منه؛ لكونه شك هل نعس حال السماع أم لا؛ فلورعه، فقد كان من الورع بمكان رحمه الله.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١١٩)، و«العبر» كلاهما للذهبي (٥/ ١٧٨)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢١/ ٢٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ٢٢٣).

كان عديمَ النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، عالماً بصحيحه وسقيمه، ومعلوله وطرقه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله.

له تصانيف عدة منها: «الترغيب والترهيب»، و«مختصر مسلم»، و«مختصر سنن أبي داود». قال السبكي: وبه تخرَّج أبو محمد الدِّمياطي، وإمام المتأخرين تقي الدين ابن دقيق العيد. توفي سنة (٦٥٦هـ)[1].

٣ ـ العز بن عبد السلام: شيخ الإسلام، وحيد عصره، وسلطان العلماء، عبد العزيز بن عبد السلام، أبو محمد السلمي الدمشقي ثم المصري الشافعي.

برع في الفقه والأصول، ودرَّس وأفتى وصنف، وبلغ رتبة الاجتهاد، وانتهت إليه رئاسة المذهب مع الزهد والورع، والأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلابة فِي الدين.

قال عنه الشيخ ابن دقيق: كان ابنُ عبد السلام أحدَ سلاطين العلماء، ويقال: إن ابن دقيق هو أول من لقَّبه بـ: سلطان العلماء.

ويحكى أن ابن عبد السلام كان يقول: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن منيِّر بالإسكندرية، وابن دقيق العيد بقوص. توفي سنة (٦٦٠هـ)[1].

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٢٥٩)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١١١)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١٩/ ١٠)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٠٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ٢٧٧).

٤ ـ **رشيد الدين بن العطار**: الإمام الحافظ الثقة، رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي بن عبدالله القرشي الأموي النابلسي المصري المالكي.

حصَّل الأصول، وتقدم في الحديث، وولي مشيخة الكاملية ست سنين. وكان ثقة مأموناً، متقناً حافظاً، حسن التخريج. توفي سنة (٦٦٢هـ)[٢].

٥ ـ **الفخر بن البخاري**: مسند الدنيا، أبو الحسن علي بن أحمد ابن عبد الواحد الفخر بن البخاري السَّعْدي المقدسي الصالحي الحنبلي.

طال عمُره، ورحل الطلبة إليه من البلاد، وألحق الأسباط بالأجداد في علوِّ الإسناد، وقد تفرد في الدنيا بالرواية العالية.

قال الذهبي: قال شيخنا ابن تيمية: ينشرح صدري إذا أدخلتُ ابن البخاري بيني وبين النبي ﷺ في حديث. توفي سنة (٦٩٠هـ)[٣].

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٢٠٩)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٠٩)، و«العبر» للذهبي (٥/ ٢٦٠)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٣/ ٢٣٥).

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٤٣)، و«العبر» كلاهما للذهبي (٥/ ٢٧١)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٠٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ٣١١).

(٣) انظر: «العبر» للذهبي (٥/ ٣٦٨)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٠/ ١٢١)، و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٢١٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ٤١٤).

المبحث الخامس
مشاهير تلامذته

١ ـ نجم الدين بن الرِّفعة الشافعي: الإمام العلامة، أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع أبو العباس المصري الشافعي، حامل لواء الشافعية في زمانه، كان فقيهاً فاضلاً، وإماماً في علوم كثيرة، وقد أثنى عليه الإمام ابن دقيق، وكان يعظِّمه، ويقول له إذا خاطبه: يا فقيه[1].

وله تصانيف لطاف؛ منها: «المطلب في شرح الوسيط» وهو أعجوبة في كثرة النصوص والمباحث، ومنها: «الكفاية في شرح التنبيه» وقد فاق به على الشروح السابقة. توفي سنة (٧١٠هـ) رحمه الله تعالى[2].

٢ ـ علاء الدين الباجي: الإمام الفقيه المتقن، علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطَّاب الباجي المغربي المصري، إمام الأصوليين في

---

(١) قال السبكي: كان الإمام ابن دقيق يخاطب عامةَ الناس؛ السلطانَ فمن دونَه بقوله: يا إنسان، وإن كان المخاطب فقيهاً كبيراً قال: يا فقيه، وتلك كلمة لا يسمح بها إلا لابن الرفعة ونحوه.

انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ٢١٢).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٢٤)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٦٠)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٣٣٦)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ٢٤٩)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٢٢)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ١١٥).

زمانه، وكان عمدة في الفتوى، قال بعض أصحابه: كان لا يفتي بمسألة حتى يقوم عنده الدليلُ عليها، فإن لم ينهض عنده، قال: مذهب الشافعي كذا، أو الأصح عند الأصحاب كذا، ولا يجزم. وكان الإمام ابن دقيق العيد يقول له: يا إمام، ويخصُّه بها. وكان يقول أيضاً: علاء الدين الباجي يُطْلَق عليه عالم. توفي سنة (٧١٤هـ)[١].

٣ ـ **تاج الدين الفاكهاني**: الإمام الفقيه الفاضل، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن عبد الله اللخمي الإسكندراني المالكي، صنف شرح العمدة في الأحكام[٢]، ومَهَر في العربية، وكان إماماً متفنناً في الحديث والفقه والأصول، وكان على حظ وافر من الدين المتين، والصلاح، واتباع السلف الصالح. توفي سنة (٧٣١هـ)[٣].

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٣٣٩)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢١/ ٢٩٩)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ١٢٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٣٤).

(٢) سماه: «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام»، وهو كثير النقل عن شيخه ابن دقيق في كتابيه «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، و«شرح الإلمام»، وقد أكثر في ذكر المباحث والاستدلالات من «شرح الإلمام» خصوصاً، وتارة يذكر شيخه باسمه، وتارة يرمز له بحرف (ق)، والكتاب كثير الفوائد، جم العوائد. وقد قارب الأخ والشيخ الفاضل نور الدين طالب من إنهاء تحقيقه وإخراجه إلى حيز المطبوع، نسأل الله له التوفيق والسَّداد.

(٣) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ١٦٨)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٢٠٩)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (ص: ١٨٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٩٦).

٤ ـ **ابن سَيِّد الناس**: الحافظ العلامة المتفنن، والأديب المشهور، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو الفتح فتح الدين اليعمُري الشافعي. لازم ابن دقيق، وتخرج عليه في أصول الفقه، وأعاد عنده، وكان يحبه ويؤثره، ويسمع كلامه ويثني عليه، ويركن إلى نقله، قال عماد الدين بن القيسراني: كان ابن دقيق إذا حَضَرْنَا درسه، وجاء ذكر أحد من الصحابة والرجال قال: أيش ترجمة هذا يا أبا الفتح؟ فيأخذ في الكلام ويسرد، والناس سكوت، والشيخ مُصْغٍ إلى ما يقول.

قال الأُدفُوي: وشرع لشرح الترمذي، ولو اقتصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد لكمل، لكنه قصد أن يتبع شيخه ابن دقيق العيد، فوقف دون ما يريد. توفي سنة (٧٣٤هـ)[١].

٥ ـ **قطب الدين الحلبي**: الحافظ المتقن المقرىء المجيد، عبد الكريم بن عبد النور بن منيِّر، أبو علي الحلبي ثم المصري، مفيد الديار المصرية، كان كيِّساً متواضعاً، غزيرَ المعرفة، متقناً لما يقول، اختصر كتاب «الإلمام» لابن دقيق في كتاب سماه

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٢٦٨)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٩٥)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٤٧٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١/ ٢١٩)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٢٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١٠٨).

«الاهتمام»، وهو حسنٌ خالٍ عن الاعتراضات الواردة على «الإلمام» مع الإثبات لما فيه[1]. وشرح سيرة عبد الغني، وشرح معظم صحيح البخاري. توفي سنة (٧٣٥هـ)[2].

٦ ـ **المزي**: الإمام العلامة، الحافظ الكبير، وعمدة الحفاظ، أعجوبة الزمان، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي الشافعي. قال الذهبي: كان خاتمة الحفاظ، وناقد الأسانيد والألفاظ، وهو صاحب معضلاتِنا، وموضح مشكلاتنا، وكان محباً للآثار، معظماً لطريقة السلف.

وله تصانيف تدل على سعة علمه، وحسن معرفته، ولو لم يكن له إلا «تهذيب الكمال» لكفاه. توفي سنة (٧٤٢هـ)[3].

٧ ـ **الذهبي**: الحافظ الكبير، مؤرخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي، كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، حديد الفهم، ثاقب الذهن، جمع «تاريخ الإسلام» فأربى

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٦/ ٢٤٩). وقد طبع كتابه بمؤسسة الكتب الثقافية ببيروت سنة (١٤١٠هـ)، بإشراف حسام رياض.

(٢) انظر: «المعجم المختص» للذهبي (ص: ١٠٦)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ١٩٨)، و«طبقات الحنفية» لابن أبي الوفاء (ص: ٣٢٥)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٢٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١١٠).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٣٩٥)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ٢٢٨)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٢١)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١٣٦).

فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً، واختصر منه مختصرات كثيرة منها: «العبر»، و«سير أعلام النبلاء»، و«تذكرة الحفاظ»، و«طبقات القراء»، وغير ذلك. قال رحمه الله عن نفسه: «والجماعة يتفضَّلون ويثنون عليه، وهو أَخْبرُ بنفسه في العلم، والله المستعان ولا قوة إلا به، وإذا سلم لي إيماني فيا فوزي». توفي سنة (٧٤٨هـ)[1].

* * *

---

(١) انظر: «المعجم المختص» له (ص: ٧١)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ١٠٠)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٦٦)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢/ ١١٤)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥٢١).

قلت: والذهبي رحمه الله كثير الاعتداد بأقوال شيخه ابن دقيق رحمه في علم الحديث والمصطلح، فتراه كثيراً ما يقول: قال شيخنا ابن دقيق، أو شيخنا أبو الفتح، وغير ذلك.

ومن طريف ما يذكر في ابتداء تتلمذ الإمام الذهبي على الإمام ابن دقيق ما ذكره السبكي في ترجمة الذهبي من «طبقات الشافعية» (٩/ ١٠٢) قال: لما دخل الذهبي إلى شيخ الإسلام ابن دقيق العيد ـ وكان المذكور شديد التحري في الإسماع ـ قال له: من أين جئت؟ قال: من الشام، قال: بم تُعرف؟ قال: بالذهبي، قال: من أبو طاهر الذهبي؟ فقال له: المخلِّص، فقال: أحسنت. فقال: من أبو محمد الهلالي؟ قال: سفيان بن عيينة، قال: أحسنت، اقرأ، ومكَّنه من القراءة عليه حينئذ؛ إذ رآه عارفاً بالأسماء.

المبحث السادس
تصانيفه

صنَّف الإمامُ ابنُ دقيق العيد التصانيفَ البديعة المفيدة، الدالَّةَ على سعة علمه، أتى فيها بكثير من الفروع الغريبة، والوجوه والأقاويل، مما ليس في كثير من المبسوطات، ولا يعرفه كثيرٌ من النَّقَلة[١]، ومن أشهر هذه المؤلفات:

١ ـ «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»:

وهو كتاب لا نظير له في جمع طرق الحديث على الأبواب الفقهية، وجمع شواهده، وشرح غريبه، وضبط مشكله.

قال عنه مؤلِّفُه رحمه الله: ما وقفت على كتاب من كتب الحديث وعلومه المتعلقة به، سُبِقتُ بتأليفه وانتهى إليَّ، إلا وأودعت منه فائدة في هذا الكتاب، إلا ما كان من كتاب «التاريخ الكبير» للإمام أبي عمر الصَّدَفي، فإني لم أره[٢].

وقال عنه أيضاً: أنا جازم أنه ما وضع في هذا الفنِّ مثلُه[٣].

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: هو كتاب الإسلام.

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٨١).

(٢) انظر: «مقدمة الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (١/ ٥٢) نقلاً عن «ملء العيبة» لابن رُشيد (٣/ ٢٦٠).

(٣) «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥).

وقال أيضاً: ما عمل أحدٌ مثله، ولا الحافظ الضياء، ولا جَدِّي أبو البركات[١].

وقال عنه تاج الدين السُّبكي: ومن مصنفاته كتاب «الإمام» في الحديث، وهو جليل حافل، لم يُصنَّفْ مثلُه[٢].

ويقال: إن أكثر الكتاب قد عُدِم ـ حسداً ـ بعده، ولم يبق منه إلا الجزءُ الأول من الطهارة.

ويقال: إن ابن دقيق لم يبيض منه إلا القطعة الموجودة بين يدي الناس.

قال الأُدفُوي: لو كملت نسختُه في الوجود، لأغنت عن كل مُصنَّف في ذلك موجود[٣].

٢ ـ «الإلمام بأحاديث الأحكام»:

وهو من أجلِّ كتاب وضع في أحاديث الأحكام، يحفظه المبتدىء المستفيد، ويناظر فيه الفقيه المفيد[٤].

قال عنه المؤلف رحمه الله: صنفت مختصراً لتحفيظ الدارسين، وجمعت رأس مال لإنفاق المدرسين[٥].

---

(١) المرجع السابق، (ص: ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢١٢).

(٣) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥). هذا وقد اضطلع الشيخ الفاضل سعد بن عبدالله آل حميد بأعباء تحقيقه، وأخرج القطعة الموجودة منه في أربع مجلدات مجوَّدات.

(٤) انظر: «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام» لقطب الدين الحلبي (ص: ٥).

(٥) انظر: (١/ ٦) من هذا الكتاب.

وقال: وشرطي فيه ألا أوردَ إلا حديثَ من وثّقه إمامٌ من مُزكّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ، أو بعض أئمة الفقهاء النظّار، فإن لكل منهم مغزى قَصَدَه وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كل خير[1].

قال الأدفوي: وكان كتابه «الإلمام» حاز على صغر حجمه من هذا الفن جملة من علمه[2].

قال السبكي: واعلم أن الشيخ تقي الدين ـ رضي الله عنه ـ توفي ولم يبيِّض كتابه «الإلمام»، فلذلك وقعت فيه أماكن على وجه الوهم وسبق الكلام[3].

قال الحافظ قطب الدين الحلبي في كتابه «الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام»: وكان شيخنا ـ رحمه الله ـ لما جمع كتاب «الإلمام»، أملاه على من لم يكن الحديث من شأنه، وتارة كان يكتبه في أوراق بخطه، وكان خطه معلقاً، ويعطيه للنساخ، فيكتب كلُّ إنسان من النساخ ما قدر عليه، فبسبب ذلك وقع في كتاب «الإلمام» مواضع لم يصوبها الناسخ، ولم تُقرأ على الشيخ بعد ذلك. قال: وصححت في هذا التلخيص ما قدرت من ذلك[4].

---

(١) انظر: مقدمة خطبته لهذا الكتاب (١/ ٢٦).

(٢) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٦).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢٤٦).

(٤) انظر: «الاهتمام» له (ص: ٧).

كما اختصر الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي كتاب «الإلمام» في كتابه الموسوم بـ«المحرر في الحديث»، فجوَّده جداً[1].

٣ ـ «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»:

وهو من أجلِّ شروح «عمدة الأحكام» للحافظ عبد الغني المقدسي، إن لم يكن أجلَّها على الإطلاق؛ لِمَا اشتمل عليه من مباحث دقيقة، واستنباطات عجيبة.

قال الأُدفُوي: ولو لم يكن له إلا ما أملاه على «العمدة»، لكان عمدة في الشهادة بفضله، والحكم بعلو منزلته في العلم ونُبله[2].

وقال ابن فرحون: أبان فيه عن علم واسع، وذهن ثاقب، ورسوخ في العلم[3].

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٦٢).

* فائدة: ذكر الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (١/ ٢٥٩) أن المحدث شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العرياني المتوفى سنة (٧٧٨هـ) قد شرح «الإلمام» لابن دقيق العيد.

وذكر السخاوي في «الضوء اللامع» (٩/ ٣٠٧) أن الحافظ تاج الدين محمد ابن محمد الكركي الغرابيلي المتوفى سنة (٨٣٥هـ) قد شرع في «شرح الإلمام».

وذكر السخاوي أيضاً (١٠/ ٣٠٩) أن الشيخ يوسف بن الحسن، أبو المحاسن الحموي الشافعي، المعروف بابن خطيب المنصورية المتوفى سنة (٨٠٩هـ) قد شرح كتاب «الاهتمام بتلخيص الإلمام» في ست مجلدات.

(٢) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥).

(٣) انظر: «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص: ٣٢٥).

٤ ـ «شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه»:

وقد شرحه شرحاً عظيماً حتى قال الحافظ قطب الدين الحلبي: لم أر في كتب الفقه مثله[١]، قال فيه في مقدمته: وحق أن نشرح هذا الكتاب شرحاً يُعِين الناظرين على فكِّ لفظه، وفهم معانيه على وجه يسهل للماهر مساغه وذوقه، ويرفع القاصد فيلحقه بدرجة من هو فوقه، ويسلك سبيل معرفته ذللاً، ويدرك به ناظرُه من وضوحه أملاً[٢].

قال ابن فرحون: ذكر لي شيخنا أبو عبد الله بن مرزوق: أنه بلغه أن الشيخ تقي الدين وصل في شرح ابن الحاجب إلى كتاب الحج. والذي وقع لي منه إلى آخر التيمم، وأظنه بلغ إلى كتاب الصلاة[٣].

* * *

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨٢).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢٣٧). وقد أثبت السبكي خطبة ومقدمة الإمام ابن دقيق لكتابه هذا، وفيها تظهر المَلَكة الأدبية والعلمية لهذا الإمام، وهي حقيقة بالقراءة والمطالعة، فلتنظر في موضعها للإفادة منها.

(٣) انظر: «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص: ٣٢٥). وللإمام ابن دقيق رحمه الله غير ذلك من المؤلفات النافعة، فمن أراد الوقوف على أسماء مؤلفاته مجموعة، فلينظر مقدمة الدكتور عامر حسن صبري لكتاب «الاقتراح»، والله ولي التوفيق.

المبحث السابع
ثناء الأئمة والعلماء عليه

١ ـ **قال البرزالي**: مجمع على غزارة علمه، وجودة ذهنه، وتفننه في العلوم، وهو خبير بصناعة الحديث، عالم بالأسماء والمتون واللغات والرجال، وله اليد الطُّولى في الأصلين والعربية والأدب[١].

٢ ـ **قال ابن الزملكاني**: إمام الأئمة في فنه، وعلامة العلماء في عصره، بل ولم يكن من قبله من سنين مثله في العلم والدين والزهد والورع، تفرد في علوم كثيرة، وكان يعرف التفسير والحديث، وكان يحقق المذهبين تحقيقاً عظيماً، ويعرف الأصلين والنحو واللغة، وإليه النهاية في التحقيق والتدقيق والغوص على المعاني، أقرَّ له الموافق والمخالف، وعظَّمته الملوك، وكان صحيحَ الاعتقاد، قوياً في ذات الله، وليس الخبر كالعِيَان[٢].

٣ ـ **قال ابن سيد الناس**: لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجلَّ منه فيما رأيت ورويت، وكان للعلوم جامعاً، وفي فنونها بارعاً، مُقدَّماً في معرفة علل الحديث على أقرانه، منفرداً بهذا الفن النفيس في زمانه، بصيراً بذلك، سديدَ النظر في تلك المسالك، بأذكى ألمعيَّة، وأزكى لوذعيَّة، لا يُشَق له غبار، ولا يجري معه سواه في مِضْمار،

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٩).

(٢) المرجع السابق، (٥/ ٣٥٠).

وكان حسنَ الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب، وفكر يفتح له ما يستغلق على غيره من الأبواب، مستعيناً على ذلك بما رواه من العلوم، مستبيناً ما هنالك بما حواه من مدارك الفهوم، مُبَرِّزاً في العلوم النقلية والعقلية، والمسالك الأثرية، والمدارك النظرية(١).

٤ ـ **قال قطب الدين الحلبي**: كان ممن فاق بالعلم والزهد، عارفاً بالمذهبين، إماماً في الأصلين، حافظاً في الحديث وعلومه، يُضْرب به المثل في ذلك، وكان آيةً في الإتقان والتحري، شديدَ الخوف، دائمَ الذِّكر(٢).

٥ ـ **قال الذهبي**: قاضي القضاة، شيخ الإسلام، كان إماماً عديم النظير، ثخين الورع، متين الديانة، متبحراً في العلوم، قلَّ أن ترى العيونُ مثلَه(٣).

وقال أيضاً: الإمام الفقيه المجتهد، المحدث الحافظ العلامة، شيخ الإسلام(٤).

٦ ـ **قال الأُدفُوي**: الشيخ الإمام، علامة العلماء الأعلام، وراوية فنون الجاهلية وعلوم الإسلام، ذو العلوم الشرعية، والفضائل

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢٠٧)، و«الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٦٩).

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨٢)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٩).

(٣) انظر: «المعجم المختص» للذهبي (ص: ١٦٨).

(٤) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨١).

العقلية، والفنون الأدبية، والباع الواسع في استنباط المسائل، والأجوبة الشافية لكل سائل، والاعتراضات الصحيحة التي يجعلها الباحث لتقرير الإشكالات وسائل، والخُطَب الصادعة الفصيحة البليغة التي تُستفاد منها الرسائل[1].

٧ ـ **قال تاج الدين السبكي**: الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، الحافظ الزاهد الورع النَّاسك، المجتهد المُطْلَق، ذو الخبرة التامة بعلوم الشريعة، الجامع بين العلم والدين[2].

٨ ـ **قال ابن كثير**: الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ، قاضي القضاة، انتهت إليه رياسة العلم في زمانه، وفاق أقرانه، ورحل إليه الطلبة[3].

٩ ـ **قال الصَّفَدِي**: الشيخ الإمام العلامة، شيخ الإسلام، أحد الأعلام، قاضي القضاة، كان إماماً متفنناً محدثاً مجوداً، فقيهاً مدققاً أصولياً، أديباً نحوياً شاعراً ناثراً، ذكياً، غوَّاصاً على المعاني، مجتهداً، قلَّ أن ترى العيونُ مثلَه[4].

١٠ـ **قال ابن ناصر الدين الدمشقي**: الحافظ العلامة الإمام، أحد شيوخ الإسلام، كان إماماً حافظاً فقيهاً مالكياً شافعياً، ليس له

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٦٨).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢٠٧).

(٣) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٢٧).

(٤) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ١٣٧).

نظير، وكان آية في الإتقان والتحري والتحرير[1].

١١ ـ قال السيوطي: الإمام الفقيه الحافظ، المحدث العلامة، المجتهد، شيخ الإسلام[2].

* * *

(١) انظر: «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين (٣/ ١٤٣٨).

(٢) انظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥١٦).

المبحث الثامن

وفاته

ومازال ـ رحمه الله ـ في علم يرفعُه، وتصنيفٍ يَضعُه، ومرويٍّ يُسْمِعُه، حتى وافته المنيَّة بالقاهرة المحميَّة بإذنه تعالى، يوم الجمعة من شهر صفر سنة (٧٠٢هـ).

ودفن من يوم السبت بسفح المُقَطَّم، وكان ذلك يوماً مشهوداً، عزيزاً مثلُه في الوجود، سارع الناس إليه، ووقف جيش ينتظر الصلاة عليه، ورثاه جماعةٌ من الفضلاء والأدباء، رحمه الله تعالى.

* * *

المبحث التاسع

مصادر الترجمة

١ ـ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨١).

٢ ـ «المعجم المختص» للذهبي (ص: ١٦٨).

٣ ـ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٩/ ٢٠٧).

٤ ـ «مستفاد الرحلة والاغتراب» للتجيبي (ص: ١٦).

٥ ـ «الطالع السعيد» للأُدفُوي (ص: ٥٦٧).

٦ ـ «الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ١٣٧).

٧ ـ «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٢٧).

٨ ـ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٣٠).

٩ ـ «الديباج المذهب» لابن فرحون (ص: ٣٢٤).

١٠ ـ «شجرة النور الزكية» لابن مخلوف (١/ ١٥٨).

١١ ـ «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٨).

١٢ ـ «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر (ص: ٣٩٤ـ٤٠٣).

١٣ ـ «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين (٣/ ١٤٣٨).

١٤ ـ «ذيل التقييد» لتقي الدين الحسني الفاسي (ص: ١٩١).

١٥ ـ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٥١٦).

١٦ ـ «فوات الوفيات »لابن شاكر الكتبي (٢/ ٤٠١).

١٧ ـ «مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ٢٣٦).

١٨ ـ «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٨/ ٧٩).

١٩ ـ «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٥).

٢٠ ـ «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٢٢٩).

٢١ ـ «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٣٥، ١٥٨، ٤١٧)، (٢/ ١١٥٧، ١١٦٤، ١١٦٩، ١١٧٦، ١٨٥٦)

٢٢ ـ «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٨٣).

٢٣ ـ «معجم المؤلفين» لكحالة (١١/ ٧٠).

*** ومن الدراسات الحديثة عن الإمام ابن دقيق رحمه الله ومؤلفاته:**

١ ـ «ابن دقيق العيد، حياته وديوانه»، علي صافي حسين، رسالة ماجستير، مقدَّمة في قسم الآداب بجامعة القاهرة سنة (١٩٦٠م)، ثم طبعت بعد بدار المعارف بالقاهرة.

٢ ـ «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، علي إبراهيم اليحيى، رسالة ماجستير، مقدمة في قسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

٣ ـ «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، د عامر حسن صبري، رسالة ماجستير، مقدمة في كلية الشريعة بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة سنة (١٤٠٢هـ)، ثم طبعت بعد بدار البشائر الإسلامية ببيروت[1].

٤ ـ «آراء ابن دقيق العيد الأصولية في إحكام الأحكام»، خالد محمد العروسي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

---

(١) وقد تكلم في دراسته لحياة المؤلف رحمه الله بإجادة وإفادة.

٥ ـ «القواعد الأصولية من خلال شرح الإلمام بأحاديث الأحكام» للأخ أحمد خليفة الشرقاوي، رسالة ماجستير، مقدمة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قسم أصول الفقه سنة (١٤٢٦هـ)[١].

٦ ـ «أصول الفقه عند ابن دقيق العيد من خلال كتابيه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وشرح الإلمام»، تأليف عمر محمد سيد عبد العزيز، طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي سنة (٢٠٠٧م)[٢].

٧ ـ «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»، عبد العزيز السعيد، رسالة ماجستير، مقدمة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، واشتملت على تحقيق (٥٥) لوحة من أصل الكتاب البالغ عدد لوحاته (٣٠٩)، وقد طبعت بدار أطلس بالرياض سنة (١٤١٨هـ)، (١٩٩٧م).

٨ ـ ترجمة ابن دقيق العيد، صلاح الدين علي عبد الموجود، طبعة دار السلام.

---

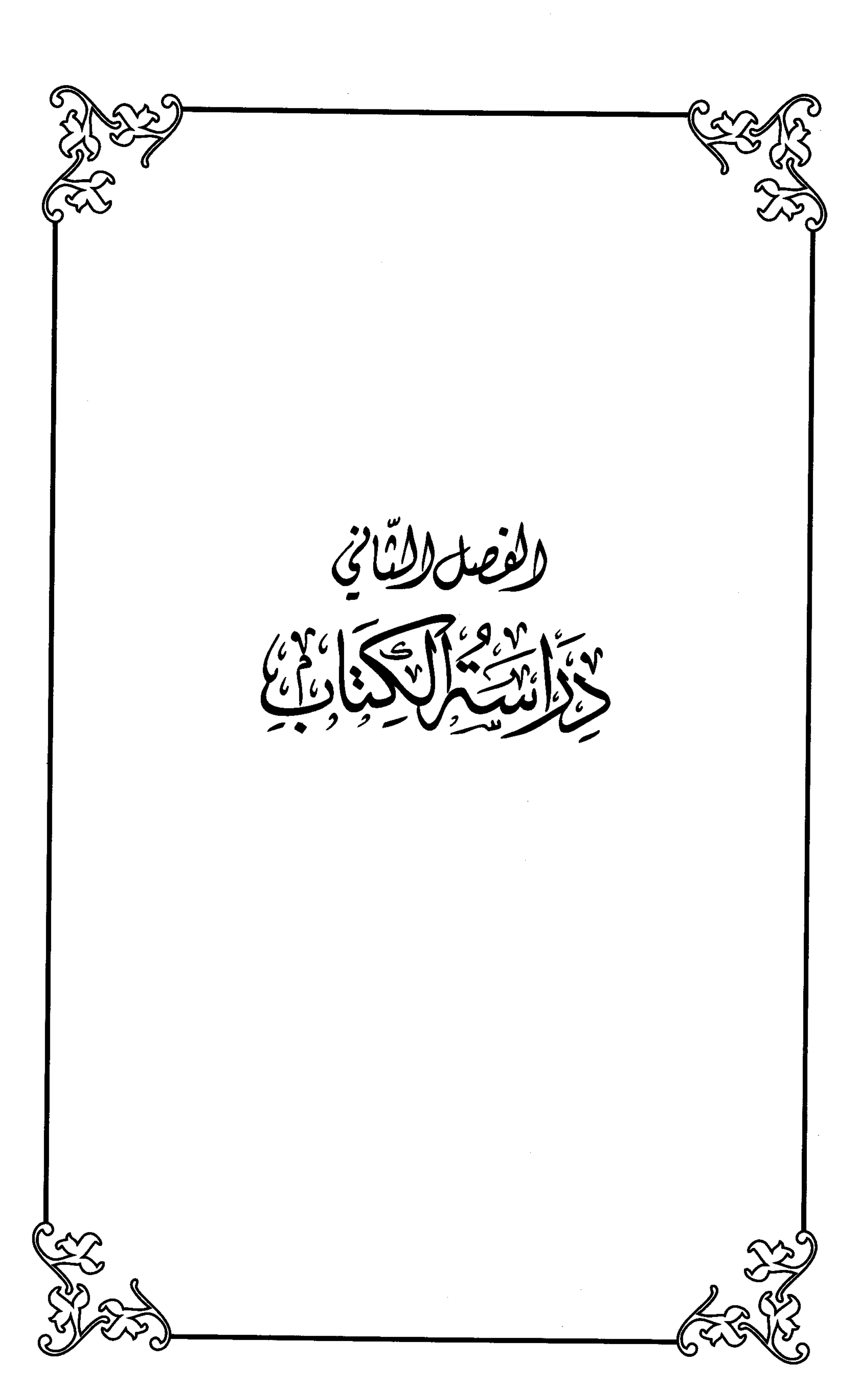
(١) وقد وقفت عليها، فرأيت صاحبها قد أحسن في الجمع والدراسة للقواعد الأصولية التي تكلم عنها الإمام ابن دقيق في «شرح الإلمام».

(٢) كنت قد وقفت على هذا الكتاب، فوجدت كاتبه قد نقل فصولاً بحروفها عن غيره دون عزوها لأصحابها، فنقل جلَّ الترجمة للإمام ابن دقيق عن مقدمة الدكتور عامر حسن صبري في كتاب «الاقتراح»، ومقدمة الشيخ سعد آل حميد في كتاب«الإمام».

٩ ـ «ابن دقيق العيد شيخ علماء الصعيد في القرن السابع الهجري»، أحمد موسى القوصي، سنة (١٩٦٦م).

١٠ ـ «ابن دقيق العيد، عصره، حياته، علومه، وأثره في الفقه»، محمد رامز، عبد الفتاح العزيزي، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.

❒ ❒ ❒



الفصل الثّاني

دِرَاسَةُ الكِتَابِ



المبحث الأوَّل

تحقيق اسم الكتاب

وقع في اسم هذا الشرح خلط كبير عند كثير من المترجمين للإمام ابن دقيق والمصنفين، فذكر جمع: منهم الصفدي، وابن قاضي شُهْبة، وابن العماد، وحاجي خليفة، وغيرهم أن اسمه: «الإمام في شرح الإلمام»، وما زال هذا الاسم شائعاً منتشراً عند كثير من العلماء والطلبة حتى وقتنا هذا.

ولعلَّ السبب في ذلك المؤلفات الثلاثة التي صنفها الإمام ابن دقيق، وتداخل أسمائها ومضامينها، وهي: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»، و«الإلمام بأحاديث الأحكام»، و«شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»، مما أدخل كثيراً من المصنفين والطلبة في التخليط بينها والعزو إليها.

وقد حرَّر الحافظ ابن حجر في «رفع الإصر» (ص: ٣٩٥) هذا الإشكال، وأنهى في هذا الباب السِّجال، فقال في ترجمة الإمام ابن دقيق رحمه الله: قرأت بخط صاحبنا الشيخ جمال الدين بن عبدالله بن أحمد البشبيشي الشاهد: أخبرني قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء، عن والده، عن أبي حيان النحوي: أن ابن دقيق العيد أكمل «شرح الإلمام»، وأنه جاء في نحو ستين سِفراً، أو أكثر من ذلك، وأن بعض المالكية حقد عليه انتقالَه عن مذهب مالك، وحسد الشافعيةَ

كيف صار منهم، وأنه ارتصد غيبة الشيخ، فصادف فرصة، فأخذ الكتاب، فوضعه في فسقية الصالحية، فلما فقد الشيخ الكتاب تألم، وأصبح الناس، فرأوا ماء الفسقية أسود، فبحثوا عن ذلك، فوجدوا الكتاب داخل الفسقية، وأن القطعة الموجودة بأيدي الناس كان بعض الطلبة انتسخها.

قال الحافظ ابن حجر: وفي سياق هذه القصة مجازفات كثيرة، ولقد كنت أسمع شيخنا حافظ العصر أبا الفضل ابن الحسين ـ يعني: العراقي ـ يحكي أن الشيخ أكمل «الإمام» فجاء في عشرين مجلداً، وأن بعض المحدثين حسده عليه، فترقَّب وفاته، فأخذ الكتاب فأعدمه.

قال الحافظ: وصاحبنا جمال الدين لم يفرق بين «الإمام» وبين «شرح الإلمام»، كأنه كغيره من الطلبة يظن أن «الإمام»: «شرح الإلمام»، وليس كذلك، فـ«الإمام» كتاب في أحاديث الأحكام على الأبواب، وكان استمداد «الإلمام» منه؛ والموجود منه قطعة نحو الربع، لكنها مفرقة، وأكثرها من ربع العبادات، وليس فيها شيء من الاستنباط، وإنما يذكر علل الحديث كثيراً، وأما «شرح الإلمام» فهو الذي يوجد منه قطعة من أول الطهارة، انتهى.

ومما يؤكد كلام الحافظ رحمه الله: أن المؤلف لم يذكر اسماً لشرحه هذا في مقدمة خطبته للكتاب؛ إذ قال (ص: ٦): هذا ولما خرج ما أخرجته من كتاب «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»، وكان وضعه مقتضياً للاتساع، ومقصوده موجباً لامتداد الباع، عدل قوم عن

استحسان إطابته إلى استخشان إطالته، ثم قال (ص: ٧ ـ ٨): غير أن ذلك الكتاب كتاب مطالعة ومراجعة عند الحاجة إليه، لا كتاب حفظ ودرس يُعتكف في التكرار عليه، فصنفت مختصراً لتحفيظ الدارسين، وجمعت رأس مال لإنفاق المدرسين، وسميته بـ«الإلمام بأحاديث الأحكام». ثم قال: وهذا التعليق الذي نشرع فيه الآن بعون الله، فنشرح ما فيه من السنن على وجوه نقصدها، ومقاصد نعتمدها، انتهى.

هذا ولم يذكر الحافظ قطب الدين الحلبي ولا الإمام الذهبي، وكذا الأُدفُوي، وابن حجر ـ كما سلف ـ والسخاوي اسماً لشرح ابن دقيق العيد هذا.

فالصواب في اسم الكتاب ـ إن شاء الله ـ هو ما وضع على طرة هذا الكتاب: «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»، والله أعلم، وهو سبحانه ولي التوفيق[1].

* * *

(١) انظر للاستزادة والتفصيل عن مؤلفات الإمام ابن دقيق العيد الثلاثة وتحرير الكلام عنها: مقدمة الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد لكتاب «الإمام» (ص: ٢٣ ـ ٣١).

المبحث الثاني
بيان صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف

إن شهرة هذا الشرح عند العلماء، وكثرة الناقلين والآخذين عنه تغني عن بيانات إثبات صحته إلى مؤلفه، فهذا الفاكهاني قد ملأ كتابه «رياض الأفهام في شرح عمدة أحاديث الأحكام» في الأخذ عن المؤلف المباحث الفقهية والأصولية واللغوية، وهذا الزركشي قد نقل في كتابه «البحر المحيط» فصولاً أصولية وتحقيقات كثيرة، وكذا العراقي في «طرح التثريب»، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

وقد كنت أنبه في أكثر الأحيان إلى الآخذين والناقلين عنه في تعليقاتي على هذا الشرح. أضف إلى ذلك:

١ ـ ذكر المؤلف لعدد من مصنفاته والإحالة إليها، كالإمام، والإلمام، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، وشرح مختصر ابن الحاجب.

٢ـ ذكر المؤلف لعدد من شيوخه في الكتاب؛ كوالده رحمه الله، والحافظ المنذري، والعز بن عبد السلام، وغيرهم.

٣ ـ إثبات السبكي مقدمة هذا الكتاب في «طبقات الشافعية»[1]، وكذا الأدفوي في «الطالع السعيد»[2].

---

(١) انظر: (٩/ ٢٣٠).

(٢) انظر: (ص: ٥٨٧).

وأخيـراً: فـإن الاسـتنباطات الفقهيـة، والمباحـث الحديثيـة والأصولية المنثورة في هذا الشرح لا تتأتى إلا مـن أمثـال الإمـام ابـن دقيق رحمه الله، وهي تتناسب مع ملكته الاجتهادية، وقدرته العلمية، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

* * *

المبحث الثالث
منهج المؤلف في الكتاب

قدَّم المؤلف ـ رحمه الله ـ لشرحه هذا بمقدمة بالغة في الإجادة، ما وقف عندها أحد إلا اندهش، وطال تعجبُه، ذكر فيها منزلة الفقه في الدين، وتقديم النص على كل ما يخالفه من الأقيسة والأقاويل، ثم ذكر الوجوه والمقاصد التي اعتمدها في شرح الحديث.

ثم بعد ذلك تكلم عن خطبة كتابه «الإلمام بأحاديث الأحكام»، وشرحها شرحاً مفصّلاً مبيَّناً.

وبعد ذلك شرع في شرح أحاديث كتابه «الإلمام» على حسب وضعها وترتيبها.

وقد أبان ـ رحمه الله ـ عن الوجوه التي يتكلم عنها في شرح الحديث، وأنا أُجملها في خلاصة ثم أفصلها بعد ذلك، والوجوه هي:

١ ـ التعريف بمن ذكر من رواة الحديث من الصحابة وغيرهم والمخرجين له.

٢ ـ تصحيح الحديث.

٣ ـ الإشارة أحياناً إلى سبب اختيار الرواية في الباب.

٤ ـ تفسير شيء من مفردات الألفاظ الحديث.

٥ ـ إيراد شيء من علم الإعراب أحياناً.

٦ ـ ذكر شيء من علم البيان والبديع أحياناً.

٧ ـ الكلام عن الفوائد والمباحث المستنبطة من الحديث.

٨ ـ الإعراض عن إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث.

٩ ـ تهذيب كثير من كلام الشارحين للحديث والتحقيق فيه، والاستدراك عليه أحياناً.

١٠ ـ جلب الفوائد المتبددة في كتب الأحكام والشروح.

١١ ـ عدم التعصب في كل ذلك لمذهب معين، وذكر ما استدل به أصحاب المذاهب لمذاهبهم، أو يمكن أن يستدل به لهم، ثم التحقيق في ذلك.

هذا ما عقده المؤلف ـ رحمه الله ـ وعزم عليه في شرحه للأحاديث، وهي ترجع إلى أربع صناعات قد أتقنها الإمام ابن دقيق رحمه الله وبرع فيها وهي:

١ ـ الصناعة الحديثية.

٢ ـ الصناعة الأصولية.

٣ ـ الصناعة الفقهية.

٤ ـ صناعة العربية.

وسأتكلم عن كل واحدة منها من خلال شرحه هذا.

أولاً: الصناعة الحديثية:

ويتعلق بها الوجوه الثلاثة الأولى المذكورة التي بدأ بها في خطته، وهي:

الوجه الأول: التعريف بمن ذكر من رواة الحديث والمخرجين له، والتكلم فيما يتعلق به على وجه الاختصار.

الوجه الثاني: التعريف بوجه صحته، إما على جهة الاتفاق أو الاختلاف، على وجه الإيجاز أيضاً.

الوجه الثالث: الإشارة أحياناً إلى بعض المقاصد في الاختيار، لِمَ الاختيار عليه؟

أما الوجه الأول: فقد ترجم المؤلف ـ رحمه الله ـ لرواة الحديث من الصحابة والتابعين وأتباعهم على حسب ما ذكر في الأصل وهو «الإلمام»، ثم الترجمة لمخرجي الحديث.

ويبدأ الترجمة بذكر اسم المترجم ونسبه، وأسماء الآخذ منهم، والآخذين عنه، ويذكر بعض مناقبه وأقواله أحياناً، ثم يذكر عدد أحاديثه أحياناً أيضاً، ثم يختم بسنة وفاته.

وإن كان الراوي من غير الصحابة متكلماً فيه أو مغموزاً، ذكر فيه أقوال أهل العلم في جرحه أوتعديله، وتوثيقه أو توهينه.

وكان في كل ذلك ينوِّع في مراجع الترجمة ومصادرها التي ذكرها.

وأما الوجه الثاني: فقد شرط المؤلف ـ رحمه الله ـ في خطبة الأصل (١/ ٢٤): «ألا يورِد إلا حديث من وثقه إمام من مزكِّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ، أو بعض أئمة الفقهاء النظَّار».

ثم شرح ذلك فقال: «اعتبر هذا الشرط، ولم يشترط الاتفاق من الطائفتين؛ لأن ذلك الاشتراط يضيق به الحال جداً، ويوجب تعذر الاحتجاج بكثير مما ذكره الفقهاء؛ لعسر الاتفاق على وجود الشروط المتفق عليها، ولأن الفقهاء قد اعتادوا أن يحتجوا بما هو نازل عن هذه الدرجة، فرجوعهم إلى هذه الدرجة ارتفاع عما قد يعتادونه، فهو أولى بالذكر، ولأن كثيراً مما اختلف فيه من ذلك يرجع إلى أنه قد لا يقدح عند التأمل في حق كثير من المجتهدين، فالاقتصار على ما أُجمع عليه تضييعٌ لكثير مما تقوم به الحجة عند جمع من العلماء، وذلك مفسدة، ولأنه بعد أن يوثَّق الراوي من جهة بعض المزكين، قد يكون الجرح مبهماً غير مفسَّر، ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أن لا يقبل الجرح إلا مفسَّراً، فتركُ حديثِ من هو كذلك تضييع أيضاً، ولأنه إذا وثِّق، قد يكون القدح فيه من غير الموثِّق بأمرٍ اجتهادي، فلا يساعده عليه غيره».

ومن أمثلة ذلك عند المؤلف رحمه الله:

قوله في الحديث الخامس من باب الطهارة: وقد ذكرنا أن الترمذي صححه، فحصل شرطنا، وبسطنا القول في رواية عكرمة وسماك.

وكذا قوله في الحديث العاشر من باب الوضوء عند الكلام عن تصحيح حديث: «الأذنان من الرأس» المروي من طريق سنان ابن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة، به. قال: قد تقدم التعريف بحال رواته، وأنه ليس فيهم إلا من وثق، فحصل شرطنا.

ثم قال: وعلى الجملة فإن توقف تصحيحه عند أحد على ذكر طريق لا علة فيها، ولا كلام في أحد من رواتها، فقد يتوقف في ذلك؛ لأن اعتبار ذلك صعب ينتقض عليهم في كثير مما استحسنوه وصححوه من هذا الوجه، فإن السلامة من الكلام في الناس قليل، ولو شرط ذلك، لما كان لهم حاجة إلى تعليل الحَسَن بالتضافر والمتابعة، والمجيء من طرق أو وجوه، فيتقلب النظر، وتتناقض العبر، ويقع الترتيب، أو يُخاف التعذيب.

ثم قال: وما ذكرته عُرض عليك، لا التزام أتقلد عهدته، وفي كلامي ما يشير إلى المقصود.

وكذا قوله في الحديث السادس عشر من باب الوضوء: وقد ذكرنا أن البيهقي قال: إنه إسناد صحيح، فحصل شرطنا في ذكره في الكتاب.

وأما الوجه الثالث: فقد ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب (١ / ١٨ ـ ١٩) كيفية إيراده للأحاديث، والمقاصد التي يقصدها من وراء إيرادها، فذكر منها:

١ ـ أنه لا يذكر أحاديث متعددة للدلالة على حكم واحد إلا لمعارض.

٢ ـ الاكتفاء بأتم الحديثين وأكثرهما فائدة عن أقلهما، أو لدخول مدلوله تحت الأعم فائدة، وقد يقوم في مثل هذا معارض، وهو أن يكون الحديث الأقل فائدة، هو الحديث المشهور، أو المخرج في «الصحيحين» فيُذكر لذلك، ويُتبَع بالحديث الذي فيه

الزيادة، فإنَّ إهمالَ ما في «الصحيحين» وما اشتُهر بين العلماء الاستدلالُ به غير مستحسن، وربما أوقع إهمالُه وذكرُ غيرِه من الكتب الخارجة عيباً في الاختيار عند من لم يفهم المقصود، وربما اكتفى بالزائد لمعارض آخر.

٣ ـ أن الحديث الذي يستدل به قد يكون مطولاً في الصحاح أو في الكتب المشهورة، ويكون موضع الاحتجاج مقتصراً عليه، مختصراً في غير ذلك من الكتب، فيقتصر على المختصر، ويترك التخريج من الصحاح؛ لأنه أليق بالكتاب.

ثم قال: إلى غير ذلك من المقاصد التي أبهمها.

ثم قال: وترجيحُ بعض المقاصد على بعض يكون بحسب حديثٍ حديث، ومحل محل، انتهى.

ومن أمثلة ذلك:

قوله في الحديث الثامن عشر من باب الوضوء، حيث أورد رواية النسائي منِ حديث جابر رضي الله عنه: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، فقال: قد ذكر أن النسائي أخرجه، ولم يُضِفْه إلى كتاب مسلم، وإن كان مسلم أخرج الحديث بكماله؛ لأن المقصود هنا بإيراد هذه القطعة منه: ذكر ما احتج به على وجوب الترتيب، وهو قوله: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، والمأخذ صيغة الأمر التي ظاهرها الوجوب، وصيغة الأمر لم ترد في كتاب مسلم، ولم يحسن من يقول ـ إذا احتج بهذه اللفظة ـ: أخرجه مسلم، وإنما قلنا ذلك لشيء نذكره الآن.

ثم ذكر **فائدة جليلة** قال فيها: «معلوم أن نظر المحدِّث من حيث هو محدِّث، إنما هو في الإسناد وما يتعلق به، لا من جهة استنباط الأحكام من الألفاظ ومدلولاتها، فإن تكلم في ذلك، فمن حيث هو فقيه، وكذلك العكس، نظر الفقيه فيما يتعلق بالاستنباط من الألفاظ ومدلولاتها، فإن تكلم في الأسانيد فمن حيث إنه محدِّث، فإذا كان كذلك، فالمحدِّث إذا قال بعد حديث: أخرجه فلان؛ فإنما يريد أصل الحديث، ولا يريد أنه أخرجه بتلك الألفاظ بعينها، لأن موجب صناعته تقتضي ذلك، ولهذا عملوا الأطراف، واكتفوا بذكر طرف الحديث وقالوا: أخرجه فلان وفلان.

والفقيه إذا أراد أن يحتج بلفظة يقتضي مدلولها حكماً يذهب إليه وقال: أخرجه مسلم، أو فلان من الأئمة، فعليه أن تكون تلك اللفظة التي استنبط منها الحكم موجودة في رواية مسلم؛ لأنه مقتضى ما يلزمه من صناعته.

ثم قال: فمن قال بعد إيراد هذا الحديث للاحتجاج بهذه اللفظة: أخرجه مسلم، لم يَحسُن؛ لأن موضع الحجة صيغة الأمر، وليست في كتاب مسلم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله في الحديث الأول من باب الطهارة: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»: ليس المقصود الأكبر بهذا الحديث الاستدلال على طهورية ماء البحر؛ لأنه كالمتفق عليه بين الفقهاء، فكان يكتفي بذلك؛ لأن الكتاب كتاب اختصار، لكن لما كان يتعلق به

فوائد كثيرة، منها ما يخص هذا الكتاب، ومنها ما يدخل في غيره، ويستدل على ذلك الغير في المكان اللائق به، كان أكثر فائدة من الأحاديث التي تدل على ما يتعلق بهذا الباب خاصة.

وكذا قوله في حديث أبي ثعلبة الخشني الرابع من باب الآنية: الموجب لإدخال هذا الحديث هاهنا: حكم استعمال أواني المشركين، واختير هذا الحديث؛ لكثرة الأحكام الواردة فيه.

ثانياً: الصناعة الأصولية:

قال الإمام الزركشي في «البحر المحيط» (١/ ١٤) وهو يذكر مؤلفات الأئمة التي نقل عنها في كتابه: و«شرح الإمام»، وبه خُتِمَ التحقيق في هذا الفن.

إن الصِّبغة الأصولية التي امتلكها الإمام ابن دقيق العيد، رحمه الله، والتي قد برز فيها، قد ظهرت ظهوراً بيِّناً في كتابنا هذا، حتى قال فيه الزركشي ما قال.

وإن أكثر ما يثير الانتباه في هذا الكتاب هو حُسن استعمال الإمام ابن دقيق لأصول الفقه في استنباط الأحكام وتوجيه الكلام، وصياغته الدقيقة للقواعد، وجَودة سَبْكها، وتبسيط عرضها، حتى إن المرء ليخال أنه أول من تكلم في هذا الفن.

ولن أطيل الكلام هاهنا؛ لأنني قد اجتهدت في فهرست القواعد والفوائد الأصولية التي ذكرها الإمام ابن دقيق في كتابه، وذكرت تحقيقاته وأقواله في هذا الفن، وقد بلغت (٣٨٠) ما بين قاعدة وفائدة

أصولية، يجد المرء أكثرها في كتب الأصول، لكن دون الصورة التي قدمها المؤلف ـ رحمه الله ـ من الصياغة والسَّبك والدقة، والتوفيق في استعمالها في المباحث والاستدلالات.

ثالثاً: الصناعة الفقهية:

ويتعلق بذلك الوجوه الآتية التي ذكرها المؤلف في مقدمته وهي:

الوجه السابع: الكلام على المعاني التركيبية، والفوائد المستنبطة، والأحكام المستخرجة، وهذا هو المقصود الأعظم.

الوجه الثامن: اعتماد ما تقدمت الإشارة إليه من عدم الميل والتعصب في ذلك لمذهب معيَّن على سبيل العَسَف، فنذكر ما بلغنا مما استدلَّ به أصحابُ المذاهب لمذاهبهم، أو يمكن أن يُستدلَّ به لهم، فإن كان وجه الدليل ظاهراً، وإلا بدأنا ببيانه، ثم نُتبع ذلك بما عساهُ يُذكر في الاعتذار عن مخالفة ظاهره لمن خالفه إن تيسَّر ذلك.

الوجه التاسع: الإعراض عما فعله كثيرٌ من الشارحين من إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديث يدل على جواز المسح على الخفين، أو الاستنشاق، أو الظِّهار، أو الإيلاء مثلاً، فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطة من الحديث الذي يتكلم عليه، وإن أمكن فبطريق مستبعَد.

الوجه العاشر: ترك ما فعله قومٌ من أبناء الزمان، ومن يُعدُّ فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في مَعْرِض الاستنباط،

واسترسلوا في ذلك استرسالَ غيرِ متحرزٍ ولا محتاط، فتخيلوا وتحيَّلوا، وأطالوا وما تطولوا، وأبدوا وجوهاً ليس في صفحاتها نور، وذكروا أوهاماً لا تميل إليها العقول الراجحة ولا تَصُور، حتى نُقل عن بعضهم أنه ادَّعى الاستدلالَ على جميع مسائل مذهبه الذي تقلَّدهُ من الكتاب العزيز.

الوجه الحادي عشر: تهذيب كثير مما ذكره الشارحون للحديث، وتلخيصه، والتحقيق فيه، والمؤاخذة فيما عساه يُؤخَذ على قائله.

الوجه الثاني عشر: جلب الفوائد المتبددة من كتب الأحكام التي تقع مجموعة في كلام الشارحين للأحاديث، فيما علمناه على حسب ما تيسَّر، انتهى.

هذا ما يخصُّ الصناعة الفقهية لدى المؤلف على حسب ما انتهجه في ذكر هذه الوجوه.

وحسبك أن تعرف أن عدد الفوائد والمباحث المستنبطة والمذكورة لدى المؤلف في هذا الباب قد بلغت أكثر من (١٩٠٠) فائدة واستنباط فقهي، وذلك من سبعة وخمسين حديثاً، فما ظنك؟! ثم أعودُ إلى ذكر بعض الفوائد المتعلقة بطريقة استنباط المؤلف رحمه الله، فمن ذلك:

قوله في الفائدة (٣٥٦) من الحديث الأول من باب الآنية: «وقد عرف أن ما هو في معنى الأصل نذكره في فوائد الحديث؛ لأنه بمثابة دلالة اللفظ».

وقوله في الفائدة (٢٢) من الحديث الأول من باب الطهارة: «ليس من شرط ما يستنبط من الحديث أن لا يكون مختلفاً فيه، ولا أيضاً من شرطه أن لا يدل عليه نص آخر».

وقوله في الفائدة (١٧) من الحديث الثالث من باب الوضوء: «والطرق الجدلية تُستمدُّ من سَعَة الخيال، ودقة الوهم، ودُربة الاستعمال، والسيف فيها بضاربه، لا بحدة مضاربه، وهي بمعزل عن الطرق التي يجب على المجتهد المحقق أن يسلكها في إثبات الأحكام الشرعية، ولذلك لا تجد شيئاً من هذه الجدليات المتأخرة في شيء من كلام المتقدمين الذين رجع الناس إليهم في الأحكام».

رابعاً: الصناعة اللغوية:

قال المؤلف في الوجه الرابع من المقدمة أثناء الكلام عن طريقته في شرح الأحاديث: الكلام على تفسير شيء من مفردات ألفاظه إذا تعلق بذلك فائدة؛ إما لغرابته عن الاستعمال العادي، أو لفائدة لا تظهر عند أكثر المستعملين.

وطريقة المؤلف ـ رحمه الله ـ في عرضه وشرحه لغريب الألفاظ جدٌّ مفيدة، فيذكر اللغات الواردة في اللفظة، وتصريفاتها، وجموعها، وما ترجع إليه اللفظة، وما يتلخص من كلام أهل اللغة فيها، ويذكر استعمالات العرب للكلمة وما تطلق عليه، ويعضد ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية، ويذكر من كلام أصحاب المعاجم والكتب، ثم يوجه كلامهم، ويرجح قولاً من الأقوال المذكورة فيها، وهو في كل هذا ينوع في ذكر مصادر المادة اللغوية المتكلم عليها،

فهو إذن يخلص إلى الحكمة في استعمال هذه اللفظة في الحديث دون غيرها.

ثم هو يذكر ـ أحياناً ـ شيئاً من علم الإعراب إن احتيج إليه.

ويذكر في بعض الأماكن شيئاً من علم البيان، ويظهر في كل ذلك قوة لغوية تدل على سعة دائرته في هذا الباب.

هذا ما يتصل بما كان المؤلف قد ذكره، وضربت الأمثلة عليه، وبينته من خلال هذا الشرح.

ومما يلحظ المطالع ـ أيضاً ـ في هذا الشرح جملة من الأمور أُجملها في الآتي:

١ ـ أكثر الشارح ـ رحمه الله ـ من النَّقلِ عن كتب الشافعية وذِكْرِ مذاهبهم في المسألة[1]، ثم تلاه في الأكثرية فقه المالكية، بينما ذكر مذهب الحنفية والحنابلة في مواضع قليلة من هذا الشرح، ويرجع هذا إلى تفقه الإمام ابن دقيق ـ رحمه الله ـ بمذهب المالكية أولاً، ثم تمذهبه واستقراره على فقه الشافعية، والله أعلم.

---

(١) قال الأُدفُوي في «الطالع السعيد» (ص: ٥٨٠): أخبرني شيخنا الفقيه سراج الدين الدندري: أنه لما ظهر «الشرح الكبير» ـ وهو: فتح العزيز في شرح الوجيز ـ للرافعي، اشتراه ابن دقيق بألف درهم، وصار يصلي الفرائض فقط، واشتغل بالمطالعة، إلى أن أنهاه مطالعة، وذُكر عنده هو والغزالي، فقال: الرافعي في السماء، انتهى.

قلت: وقد أكثر المؤلف ـ رحمه الله ـ من النقل عنه في هذا الشرح كما تجده مبيناً في التعليقات.

٢ ـ دقته في نقل المذاهب؛ كأن يقول: قال الشافعية، أو من قال منهم، قال بعض المالكية، قال بعض المتأخرين من المالكية، قال بعض الحنابلة، وهكذا.

٣ ـ قد ينكر بعض من لم يتأمل مقاصد المؤلف في هذا الكتاب الإطالة في بعض المواضع من هذا الكتاب، لذا كان ينبه المؤلف ـ رحمه الله ـ في مواضع إلى حكمة إطالته، ومن ذلك:

قوله في آخر الفائدة (٢٧٠) من حديث البراء في باب الآنية ـ بعد أن ذكر صفحات من «الإحياء» للغزالي، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ قال (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣): هذا ما تيسَّر ذكره على وجه الحكاية عن «الإحياء»، ثم قال: ووجه الحاجة إلى هذه الأمور في الكلام على الحديث ظاهر؛ لأنها أمور قد تعود على العموم بالتخصيص، ومن ضرورة الكلام على الحديث التنبيه على ذلك؛ لأن العمل بالعموم في محل التخصيص خطأ.

وعندما أطال الكلام على بيت عاتكة بنت عبد المطلب:

بُعكاظ يُعشي الناظر ... ين إذا هُمُ لمحوا شعاعُه

قال (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥): وقد أطلنا الكلام على هذا البيت لشهرته، وشهرة تعليل المنع بما تقدم، فجرَّ ذلك إلى اجتلاب اعتراض على المشهور من وجه الامتناع، وهو كلام أبي إسحاق ابن ملكون، فاغتفرنا الإطالة، وإن كانت سبب المَلال، لغرابة الاعتراض، ودقة النظر في البيت، على أن كتابنا هذا ليس موضوعاً

على الاختصار، فتُنكر الإطالة، إلا أن المنكر إطالة ما يقتضي المقصود خلافه، أو يقتضي المعرف إنكاره.

٤ ـ تورعه وتخويفه من القول في الدين دون علم، أو الإفتاء دون بذل الجهد والتأمل في الفتوى.

قال في الفائدة (١٣٢) من الحديث الأول من باب الآنية: فيدخل تحت ذلك ـ أي: التسبب إلى نصرة المظلوم ـ إبداء العالم والمفتي الحكم الشرعي الذي يحصل به نصر المظلوم، وهو من الواجبات عليه بشرطه، ويترتب عليه أن كل مظلوم نَصَره بقوله، فإن ثواب النصرة له.

ثم قال: وهذا فضل عظيم، ومنقبة عالية للعلماء، لا سيما الذين أسسوا القواعد من المُدد المديدة والسنين العديدة، **ويقابله** الخطر العظيم فيه على تقدير الخطأ، وكثيراً ما رأيتهم يستهينون في هذا بقولهم: الواجب في ذلك بذل الجهد، والخطأ بعد بذل الجهد معفو عنه، وهذا صحيح، ولكن الشأن في بذل الجهد، فهاهنا تسكب العبرات.

وللتقصير أسباب كثيرة، وبعضها قد يخفى، ومن أسبابها. . .، فذكرها. انظر: (٢/ ١٥٧ـ ١٥٨).

وقال في ترجمة ابن حبان (١/ ٤٨٢) محذِّراً من وقوع الناس بعضهم في بعض، خصوصاً في العقائد: «واختلاف الناس في العقائد والمذاهب جزيلاً طويلاً، وأرتع بعضُهم في أعراض بعض

مرتعاً وبيلاً، وسدَّد في الطعن من السهام ما لا تردُّه دروع الزجر ولا المَلام، وبثَّ في الأرض داهية يحِقُّ أن يقال لها: صَمِّي صَمامَ ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[السجدة: ٢٥].

* * *

المبحث الرابع
قيمة الكتاب العلمية

حسبك كتاب يقول فيه الحافظ قطب الدين الحلبي: إنه لم يتكلم على الحديث من عهد الصحابة إلى زماننا مثل ابن دقيق العيد، ومن أراد معرفة ذلك، فعليه بالنظر في القطعة التي شرح فيها «الإلمام»، فإن من جملة ما فيها: أنه أورد حديث البراء بن عازب: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع»، واشتمل على أربع مئة فائدة[1].

حسبك هذا أن يكون هذا الشرح فريداً في بابه، بل لعله لم يُصنَّفْ في الإسلام مثلُه.

وقال عنه الذهبي: وشرح بعض «الإلمام» شرحاً عظيماً[2].

وقال الحافظ ابن حجر: وصنف «الإلمام في أحاديث الأحكام»، وشرع في شرحه، فخرج منه أحاديث يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم، خصوصاً في الاستنباط[3].

---

(١) انظر: «رفع الإصر» لابن حجر (ص: ٣٩٥).

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٨٢).

(٣) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٤٨).

وقال عنه الأُدفُوي وهو يعدد مؤلفات الإمام ابن دقيق:

فكيف بـ «شرح الإلمام»، وما تضمنه من الأحكام، وما اشتمل عليه من الفوائد النقلية، والقواعد العقلية، والأنواع الأدبية، والنكت الخلافية، والمباحث المنطقية، واللطائف البيانية، والمواد اللغوية، والأبحاث النحوية، والعلوم الحديثية، والمُلَح التاريخية[1].

إن كتاباً أربت موارِدُه على المئتين والثلاثين كتاباً من أمهات كتب الإسلام، اعتمد مؤلفُه عليها في أواخر القرن السابع الهجري، لجديرٌ أن يُوقَفَ عنده، وأن ينظر إلى ما حواه، وأن يُنعم النظر في فحواه.

وإن كتاباً بلغت فوائده ومباحثه الحديثية والأصولية والفقهية واللغوية أكثر من ثلاثة آلاف، كلُّ هذا من النظر في خمس وخمسين حديثاً، لشهادة عظمى بعلو كعب هذا الإمام، وتقدم شرحه هذا على غيره من كتب الشروح والأحكام.

ثم إن قيمته الكبرى تبرز في المنهج الذي سار عليه المؤلف في الاستدلال والاستنباط والمناقشة، والذي يعد منهجاً سليماً قوياً؛ إذ يربِّي في نفوس طلبة العلم ملكة الاستدلال والاستنباط في فهم نصوص الكتاب والسنة.

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» للأدفوي (ص: ٥٧٥).

ويعطيهم الطريقة المثلى في اختيار النصوص الصحيحة للاحتجاج والاستشهاد.

وتغذي فيهم الملكات الأدبية.

وتنمِّي عندهم الشخصية الجامعة بين العلم والعمل، والرواية والدراية[1].

* * *

(١) ومن هنا أدعو أهل العلم إلى عدم الاتكال على الحفظ والرواية فقط، روى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ص: ٤٣٩ ـ من القسم المتمم) عن مطرف بن عبد الله قال: قال رجل لمالك: قد سمعت مئة ألف حديث، فقال مالك: مئة ألف حديث!! أنت حاطب ليل تجمع القشعة، فقال: ما القشعة؟ قال: الحطب يجمعه الإنسان بالليل، فربما أخذ معه الأفعى فتنهشه.

فلابد من الاعتماد على الرواية الصحيحة، والدراية السليمة اللتين تقودان إلى اعتقادٍ وعمل موافِقين مقبولَين.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص: ١٩): والناس في العلم طبقات، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله في استدراك علمه نصّاً واستنباطاً، والرغبة إلى الله في العون عليه، فإنه لا يُدرك خيرٌ إلا بعونه، فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً، ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه، فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الرِّيَب، ونُوِّرت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضعَ الإمامة.

المبحث الخامس
موارد المؤلف في الكتاب

* **اللغة وعلومها :**

١ـ معاجم اللغة والغريب :

١ ـ «غريب الحديث» ـ أبو عبيد القاسم بن سلام .

٢ ـ «معجم ما استعجم» ـ أبو عبيد البكري .

٣ ـ «غريب الحديث» ـ الهروي .

٤ ـ «مجمع الغرائب في غريب الحديث» ـ أبو الحسن الفارسي .

٥ ـ «الفائق في غريب الحديث» ـ الزمخشري .

٦ ـ «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ـ الأزهري .

٧ ـ «مشارق الأنوار» ـ القاضي عياض .

٨ ـ «مطالع الأنوار» ـ ابن قُرقُول .

٩ ـ «مفردات ألفاظ القرآن» ـ الراغب الأصفهاني .

١٠ ـ «المنتخب والمجرد في اللغة» ـ علي بن الحسن الهنائي، كراع النمل .

١١ ـ «المنجد في اللغة» ـ علي بن الحسن الهنائي، كراع النمل .

١٢ ـ «الزينة في اللغة» ـ أبو حاتم السجستاني .

١٣ ـ «جامع اللغة» ـ محمد بن جعفر القزاز .

١٤ ـ «الاستدراك على كتاب العين» ـ أبو بكر الزبيدي .

١٥ ـ «المحكم» ـ ابن سيده .

١٦ ـ «المخصص» ـ ابن سيده .

١٧ ـ «تهذيب اللغة» ـ الأزهري .

١٨ ـ «الصحاح» ـ الجوهري .

١٩ ـ «أساس البلاغة» ـ الزمخشري .

٢٠ ـ «العباب الزاخر» ـ الصغاني .

٢ ـ النحو والصرف :

٢١ ـ «الكتاب» ـ سيبويه .

٢٢ ـ «اللوامع» ـ الطرطي .

٢٣ ـ «الملخص في ضبط قوانين العربية» ـ ابن أبي الربيع الأشبيلي .

٢٤ ـ «البسيط في شرح جمل الزجاجي» ـ ابن أبي الربيع الأشبيلي .

٢٥ ـ «شرح جمل الزجاجي» ـ ابن عصفور .

٢٦ ـ «شرح جمل الزجاجي» ـ ابن الضائع .

٢٧ ـ «المقدمة في النحو» ـ أبو موسى الجُزُولي .

٢٨ ـ «شرح اللمع» ـ أبو البقاء .

٢٩ ـ «شرح مقدمة ابن هبيرة في النحو» ـ أبو محمد بن الخشاب .

٣٠ ـ «شرح المفصل» ـ ابن يعيش .

٣١ ـ «الإيضاح في شرح المفصل» ـ ابن الحاجب .

٣٢ ـ «الأمالي النحوية» ـ ابن الحاجب .

٣٣ ـ «الكافية» ـ ابن الحاجب .

٣٤ ـ «الشافية» ـ ابن الحاجب.

٣٥ ـ «جامع الأفعال» ـ ابن طريف الأندلسي.

٣٦ ـ «الأفعال» ـ ابن القُوطيَّة.

٣٧ ـ كما نقل فصولاً عن ابن بَرِّي، وأبي الحسن الأُبَّدي النحوي، وعن مُهَلَّب بن الحسن البصري، وغيرهم.

٣ ـ الأدب واللغات:

٣٨ ـ «الحيوان» ـ الجاحظ.

٣٩ ـ «أعضاء الإنسان وصفاته على ما سمت العرب» ـ الزجاج.

٤٠ ـ «ديوان الأدب» ـ إسحاق بن إبراهيم الفارابي.

٤١ ـ «السبب في حصر كلام العرب» ـ الحسين بن المهذب البصري.

٤٢ ـ «ليس في كلام العرب» ـ ابن خالويه.

٤٣ ـ «المعرَّب من الكلام العجمي» ـ الجواليقي.

٤٤ ـ «تثقيف اللسان» ـ أبو حفص الصقلي.

٤٥ ـ «الأضداد» ـ ابن الأنباري.

٤٦ ـ «مجمل اللغة» ـ ابن فارس.

٤٧ ـ «جمهرة اللغة» ـ ابن دريد.

٤٨ ـ «درة الغواص في أوهام الخواص» ـ القاسم بن علي الحريري.

٤٩ ـ «الزاهر في معاني كلمات الناس» ـ ابن الأنباري.

٥٠ ـ «شـرح الزاهر في معـاني كلمـات الناس» ـ أبو القاسم الزجاجي.

٥١ ـ «شرح أدب الكاتب» ـ ابن السِّيْد الأندلسي.

٥٢ ـ «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» ـ أبو هلال العسكري.

*** التفسير وعلوم القرآن:**

١ ـ «أحكام القرآن» ـ إسماعيل بن إسحاق القاضي.

٢ ـ «الوسيط» ـ الواحدي.

٣ ـ «المحرر الوجيز» ـ ابن عطية.

٤ ـ «الكشاف» ـ الزمخشري.

٥ ـ «أحكام القرآن» ـ ابن العربي.

٦ ـ «التفسير الكبير» ـ الرازي.

٧ ـ «تفسير الثعلبي».

٨ ـ «معاني القرآن» ـ الزجاج.

٩ ـ «معاني القرآن» ـ الفراء.

١٠ ـ «إعراب القرآن» ـ أبو البقاء العكبري.

١١ ـ «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» ـ ابن جني.

١٢ ـ «الحجة للقراء السبعة» ـ أبو علي الفارسي.

*** الحديث وعلومه:**

أ ـ الصحاح والسنن والمصنفات الحديثية الأخرى:

١ ـ «صحيح البخاري».

٢ ـ «صحيح مسلم».

٣ ـ «صحيح ابن خزيمة».

٤ ـ «صحيح ابن حبان».

٥ ـ «صحيح ابن منده».

٦ ـ «المستدرك» ـ الحاكم.

٧ ـ «سنن أبي داود».

٨ ـ «سنن النسائي ـ المجتبى».

٩ ـ «السنن الكبرى» ـ النسائي.

١٠ ـ «سنن الترمذي».

١١ ـ «سنن ابن ماجه».

١٢ ـ «سنن الدارقطني».

١٣ ـ «السنن» ـ الكشِي.

١٤ ـ «السنن» ـ المعمري.

١٥ ـ «السنن الكبرى» ـ البيهقي.

١٦ ـ «معرفة السنن والآثار» ـ البيهقي.

١٧ ـ «الطهور» ـ أبو عبيد.

١٨ ـ «مسند الإمام الشافعي».

١٩ ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل».

٢٠ ـ «مسند الحميدي».

٢١ ـ «مسند أبي عوانة».

٢٢ ـ «الموطأ» ـ الإمام مالك.

٢٣ ـ «المصنف» ـ عبد الرزاق.

٢٤ ـ «المصنف» ـ ابن أبي شيبة.

٢٥ ـ «المعجم الكبير» ـ الطبراني.

٢٦ ـ «المعجم الأوسط» ـ الطبراني.

٢٧ ـ «شرح معاني الآثار» ـ الطحاوي.

٢٨ ـ «المستخرج على صحيح البخاري» ـ أبو بكر الإسماعيلي.

٢٩ ـ «المستخرج على صحيح مسلم» ـ أبو نعيم الأصبهاني.

٣٠ ـ «جزء رفع اليدين في الصلاة» ـ البخاري.

٣١ ـ «غرائب حديث مالك» ـ الدارقطني.

٣٢ ـ «بعض أحاديث المقلين من أبناء المكثرين، وبعض أحاديث المكثرين عن آبائهم المقلين وعن إخوانهم المقلين» ـ الدارقطني.

٣٣ ـ «الجمع بين الصحيحين» ـ الحميدي.

٣٤ ـ «الجمع بين الصحيحين» ـ عبد الحق الإشبيلي.

ب ـ العلل والجرح والتعديل:

٣٥ ـ «العلل» ـ الترمذي.

٣٦ ـ «العلل» ـ عبد الله بن الإمام أحمد.

٣٧ ـ «العلل» ـ ابن أبي حاتم.

٣٨ ـ «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدوري.

٣٩ ـ «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدارمي.

٤٠ ـ «معرفة الثقات» ـ أحمد بن عبد الله العجلي.

٤١ ـ «تاريخ أسماء الثقات» ـ ابن شاهين.

٤٢ ـ «الجرح والتعديل» ـ ابن أبي حاتم.

٤٣ ـ «التمييز» ـ النسائي.

٤٤ ـ «الكامل في الضعفاء» ـ ابن عدي.

٤٥ ـ «الضعفاء» ـ العقيلي.

٤٦ ـ «الثقات» ـ ابن حبان.

٤٧ ـ «بيان الوهم والإيهام» ـ ابن القطان.

٤٨ ـ «سؤالات أبي زرعة الرازي» ـ ابن طاهر المقدسي.

٤٩ ـ «التحقيق في أحاديث الخلاف» ـ ابن الجوزي.

ج ـ مصطلح الحديث:

٥٠ ـ «المحدث الفاصل» ـ الرامهرمزي.

٥١ ـ «معرفة علوم الحديث» ـ الحاكم.

٥٢ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ـ الخطيب البغدادي.

٥٣ ـ «علوم الحديث» ـ ابن الصلاح.

٥٤ ـ «شروط الأئمة الستة» ـ ابن طاهر المقدسي.

د ـ شروح الحديث:

٥٥ ـ «التمهيد» ـ ابن عبد البر.

٥٦ ـ «التقصي لحديث الموطأ» ـ ابن عبد البر.

٥٧ ـ «الاستذكار» ـ ابن عبد البر.

٥٨ ـ «المنتقى في شرح الموطأ» ـ الباجي.

٥٩ ـ «القبس في شرح الموطأ» ـ ابن العربي.

٦٠ ـ «الأنوار في شرح الموطأ» ـ ابن زرقون.

٦١ ـ «شفاء العِي في شرح مسند الشافعي» ـ أبو السعادات ابن الأثير الجزري.

٦٢ ـ «شرح البخاري» ـ عبد الواحد بن عمر بن عبد الوهاب.

٦٣ ـ «شرح البخاري» ـ السفاقسي.

٦٤ ـ «المعلم بفوائد مسلم» ـ المازري.

٦٥ ـ «إكمال المعلم» ـ القاضي عياض.

٦٦ ـ «المفهم» ـ القرطبي.

٦٧ ـ «المنهاج في شرح مسلم» ـ النووي.

٦٨ ـ «معالم السنن» ـ الخطابي.

٦٩ ـ «حاشية المنذري على سنن أبي داود».

٧٠ ـ «عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي» ـ ابن العربي.

٧١ ـ «شرح السنة» ـ البغوي.

*** الفقه وأصوله:**

١ـ أصول الفقه:

١ ـ «الملخص في أصول الفقه» ـ القاضي عبد الوهاب المالكي.

٢ ـ «اللمع في أصول الفقه» ـ أبو إسحاق الشيرازي.

٣ ـ «المعتمد في أصول الفقه» ـ أبو الحسين البصري.

٤ ـ «البرهان في أصول الفقه» ـ الجويني.

٥ ـ «المستصفى» ـ الغزالي.

٦ ـ «المحصول» ـ الرازي.

٧ ـ «الإحكام» ـ الآمدي.

٨ ـ «مختصر ابن الحاجب».

٩ ـ «شرح تنقيح الفصول» ـ القرافي.

١٠ ـ «قواعد الأحكام» ـ العز بن عبد السلام.

١١ ـ «مختصر المحصول» ـ أحد المتأخرين لم يُسمَّ.

٢ ـ الفقه:

أ ـ المذهب الحنفي:

١٢ ـ «المحيط» ـ شمس الأئمة السرخسي.

١٣ ـ «مختصر الطحاوي».

١٤ ـ «بدائع الصنائع» ـ الكاساني.

ب ـ المذهب المالكي:

١٥ ـ «المدونة» ـ الإمام مالك ـ رواية ابن القاسم.

١٦ ـ «العتبية» ـ الإمام مالك.

١٧ ـ «المجموعة على مذهب مالك وأصحابه» ـ ابن عبدوس المالكي.

١٨ ـ «تهذيب المدونة» ـ البراذعي.

١٩ ـ «النوادر» ـ ابن أبي زيد القيرواني.

٢٠ ـ «المقدمات الممهدات» ـ ابن رشد.

٢١ ـ «التفريع» ـ ابن الجلاب المالكي.

ج ـ المذهب الشافعي:

٢٢ ـ «الأم» ـ الإمام الشافعي.

٢٣ ـ «مختصر المزني».

٢٤ ـ «المهذب» ـ أبو إسحاق الشيرازي.

٢٥ ـ «التنبيه» أبو إسحاق الشيرازي.

٢٦ ـ «التعليق الكبير» أبو علي الحسين بن محمد المروزي.

٢٧ ـ «التهذيب في الفروع» ـ البغوي.

٢٨ ـ «نهاية المطلب في دراية المذهب» ـ الجويني.

٢٩ ـ «الحاوي» ـ الماوردي.

٣٠ ـ «بحر المذهب» ـ الروياني.

٣١ ـ «التقريب في شرح مختصر المزني» ـ القفال الشاشي.

٣٢ ـ «الوسيط» ـ الغزالي.

٣٣ ـ «فتح العزيز في شرح الوجيز» ـ الرافعي.

٣٤ ـ «الاستقصاء لمذاهب الفقهاء في شرح المهذب» ـ عثمان بن عيسى أبو عمرو المارانى.

د ـ المذهب الحنبلي

٣٥ ـ «مختصر الخرقي».

٣٦ ـ «المغني» ابن قدامة.

هـ ـ متفرقة:

٣٧ ـ «الأوسط» ـ ابن المنذر.

٣٨ ـ «الإشراف» ـ ابن المنذر.

٣٩ ـ «المحلى» ـ ابن حزم.

٤٠ ـ «الرد على ابن حزم» ـ أبو بكر بن مفوَّز.

٤١ ـ «الرد على ابن حزم» ـ القاضي عبد الحق أبو محمد الأنصاري المغربي المهدوي.

٤٢ ـ «مصنف أبي الحسن بن المُغلِّس الظاهري على مسائل كتاب المزني».

٤٣ ـ رسالة «المنصفة في طهارة الرجلين في الوضوء» سليم بن أيوب الرازي.

٤٤ ـ رسالة الشريف الرضي في المسح على الرجلين.

٤٥ ـ «المنهاج» ـ الحليمي.

٤٦ ـ «إحياء علوم الدين» ـ الغزالي.

٤٧ ـ «المسالك» ـ ابن العربي المالكي.

٤٨ ـ «سراج المريدين» ابن العربي المالكي.

*** التاريخ والتراجم:**

أ ـ التاريخ والبلدان:

١ ـ «التاريخ الكبير» ـ البخاري.

٢ ـ «تاريخ بخارى» ـ محمد بن أحمد البخاري الملقب : غنجار .

٣ ـ «تاريخ ابن أبي خيثمة» .

٤ ـ «تاريخ نيسابور» ـ أبو عبد الله الحاكم .

٥ ـ «تاريخ أصبهان» ـ أبو نعيم الأصبهاني .

٦ ـ «تاريخ بغداد» ـ الخطيب البغدادي .

٧ ـ «تاريخ قزوين» ـ أبو يعلى الخليل بن عبد الله .

٨ ـ «تاريخ دمشق» ـ ابن عساكر .

٩ ـ «تاريخ الغرباء الواردين على مصر» ـ ابن يونس .

١٠ ـ «مروج الذهب» ـ المسعودي .

١١ ـ «البلدان» اليعقوبي .

١٢ ـ «تاريخ سمرقند» ـ أبو سعد الإدريسي .

١٣ـ «ذيل المذيل» ـ أبو جعفر الطبري .

ب ـ التراجم والطبقات :

١٤ ـ «الطبقات الكبرى» ـ ابن سعد .

١٥ ـ «الطبقات» ـ خليفة بن خياط .

١٦ ـ «الكنى» ـ أبو أحمد الحاكم .

١٧ ـ «الاستيعاب» ـ ابن عبد البر .

١٨ ـ «طبقات الفقهاء» ـ الشيرازي .

١٩ ـ «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ـ أبو يعلى الخليلي .

٢٠ ـ «مختصر الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ـ أبو طاهر السِّلَفي .

٢١ ـ «الإكمال» ـ ابن ماكولا.

٢٢ ـ «تكملة الإكمال» ـ ابن نقطة.

٢٣ ـ «رجال صحيح البخاري» ـ الكلاباذي.

٢٤ ـ «رجال صحيح مسلم» ـ ابن منجويه.

٢٥ ـ «رجال الصحيحين» ـ ابن طاهر المقدسي.

٢٦ ـ «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» ـ الرشاطي.

٢٧ ـ «تقييد المهمل» ـ أبو علي الجياني.

٢٨ ـ «التقييد» ـ ابن نقطة.

٢٩ ـ «أسد الغابة» ـ ابن الأثير.

٣٠ ـ «الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام» ـ ابن الأمين.

٣١ ـ «الإلحاق على الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ـ ابن فتحون.

٣٢ ـ «المفهم في شيوخ البخاري ومسلم» ـ محمد بن إسماعيل بن خلفون الأَوْنَبِي.

٣٣ ـ «التعريف بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء» ـ ابن الحذاء القرطبي المالكي.

٣٤ ـ «الكمال في أسماء الرجال» ـ عبد الغني المقدسي.

٣٥ ـ «تهذيب الأسماء واللغات» ـ النووي.

* **مؤلفاته التي ذكرها في هذا الشرح :**

١ ـ «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» .

٢ ـ «الإلمام بأحاديث الأحكام» .

٣ ـ «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» .

٤ ـ «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، إلا أنه لم يصرح باسمه .

٥ ـ «شرح مختصر ابن الحاجب» .

* * *

المبحث السادس

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

كثيراً ما كان يستوقفني في قراءتي للنسخة الخطية الأزهرية ـ وهي التي اعتمدتها أصلاً ـ غموض كلام الإمام ابن دقيق العيد، حتى إني كنت أعيد قراءة الفقرة منه خمس مرات أحياناً، حتى يتبين لي الصواب في فهم ما يريده رحمه الله. وكنت أرى أن سبب ذلك هو أسلوب الإمام ابن دقيق؛ ومن ذلك: كثرة الفواصل بين الكلام، وتباعد أطراف الجمل، ودقة ملحظه الدقيق فيما يريد، ونحن قوم قد أَلِفنا نمطاً من الكتابة غير الذي كان عليه السابقون، فما الظن بكلام إمام مجتهد.

وكنت كلما تقدمت في معرفة طريقته وأسلوبه، ازداد إعجابي بدقة استدلاله واستنباطه.

ثم تبين لي أيضاً أن تفقير الكلام وتفصيله، وترقيم الجمل وضبطها، خليق أن يجعل كلامه بيِّناً واضحاً لا لَبْسَ فيه، وأن يجنب مطالعه كثيراً من الزَّلل في فهم مراده رحمه الله.

ولا أنسى ذكر التصحيفات والتحريفات في النسخ الثلاث المعتمدات، والتي كان لها دور كبير فيما عانيته لإخراج هذا الكتاب بهذه الصورة القريبة من وضع المؤلف إن شاء الله.

ولا غرو في ذلك، فهذا كتاب أصولي استدلالي فقهي بالجملة، فلا يكاد يسلم الصواب كله لناسخه.

ولا بد من التنويه أيضاً إلى أن الكتاب كان إملاء من الإمام ابن دقيق رحمه الله، قال الأدفوي: قال صاحبنا شمس الدين علي بن محمد الفوِّي: إنه كان ـ يعني: ابن دقيق ـ يملي عليه «شرح الإلمام» من لفظه، وهو الذي كتبه عنه، وكذلك حكى لنا أقضى القضاة شمس الدين محمد بن محمد القمَّاح قال: جلسنا عنده غير مرة وهو يملي «شرح الإلمام» من لفظه، انتهى(1).

وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»(2) في ترجمة علي ابن محمد الفوِّي الشافعي، فقال: وعلق عن ابن دقيق من «شرح الإلمام».

هذا وقد وقفت ـ بفضل الله ومنِّه ـ على ثلاث نسخ خطية لهذا الشرح الحافل، لا رابع لها فيما بلغني عن كثير من المضطلعين من أهل العلم بمعرفة المخطوطات.

وهذا وصف لكل واحدة منها:

الأولى: وهي النسخة المصورة عن الأصل الموجود في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتقع في(٣١٣) ورقة، تكررت فيها أربع ورقات في الحديث الثالث من باب الوضوء، أدخلها الناسخ خطأً من الحديث السابع عشر، فيكون عدد أوزاقها (٣٠٩) على التمام.

---

(١) انظر: «الطالع السعيد» (ص: ٥٨١ ـ ٥٨٢).

(٢) انظر: (٤/ ١١٨) منه.

وفي الورقة الواحدة وجهان، في كل وجه(٣١) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٥) كلمة تقريباً.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العالم العلامة، الزاهد العابد الورع، الحافظ الضابط، فريد دهره، ووحيد عصره، محيي السنة، مميت البدعة، تقي الدين أبو الفتح محمد بن أبي الحسن علي بن وهب القشيري رضي الله عنه وأرضاه: الحمد لله شارح حرج الصدور بلطفه. . . . ».

وآخرها: «الوجه الثالث: في تصحيحه: الترمذي أخرجه منفرداً به عن الجماعة، وحكم بصحته، ورواه عن أبي عمار الحسين بن حريث، عن علي بن الحسين واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، والله الموفق للصواب».

وقد حصل في هذه النسخة سقط كبير في باب الآنية، عند الحديث الثاني منه، وفيه تتمته، وشرح أربعة أحاديث أخرى من هذا الباب، وقدَّرت هذا السقط بأربعين لوحة كما بينته في موضعه (٢/ ٣٨٢). وقد جاء مكتوباً في الهامش عند هذا السقط، «بلغ مقابلة فصحَّ، ولله الحمد والمنة، ومنه التوفيق والعصمة، ويليه باب السواك. . . عدد (٣٥) حديثاً، يسَّر الله إتمامها».

وهذه النسخة بخط نسخ لابأس به، لم يذكر اسم ناسخها، وهي نسخةٌ مُقَابلةٌ كما أُثبت في هوامشها في مواضع عدة، وعليها تصحيحات في الهامش بخط الناسخ نفسه، وعليها عدة أختام، وقد كان ينبه أحياناً إلى وجود البياضات التي حصلت في الأصل المنقول

عنه، كان يترك التنبيه على ذلك في الأغلب. كما كان يترك أحياناً ترقيم الفوائد والمسائل في بعض الأحاديث.

والنسخة دون الوسط في الصحة، وليست مما يعتمد عليها في التصحيح؛ لكثرة التحريف والتصحيف فيها، وكأن ناسخها لم يكن من العلم بأصول النسخ والنقل بذاك، ولولا اكتمال نصِّها ـ عدا ما حصل من السقط المشار إليه آنفاً ـ، ووجود مقدمة المؤلف المهمة فيها، والزيادات الموجودة فيها على بقية النسختين الأخريين، لما اتخذتها أصلاً أعتمد عليه وأقدمه على غيره.

وكنت قد أشرت إلى هذه النسخة أثناء المقابلة بـ «الأصل» وأحياناً أرمز لها بحرف «م».

الثانية: نسخة مصورة عن مكتبة كوبريلي بتركيا، تحت رقم(٨١)، وتنتظم أوراقها في(٢٦٧) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه(٣٥) سطراً تقريباً، وفي كل سطر(١٣) كلمة تقريباً.

وهي نسخة مخرومة في أولها، تبدأ بعد كلام في المسألة الأولى من الوجه السابع من الكلام على الحديث الأول في هذا الكتاب، بقوله: «وللنظر فيه محل غير هذا، بسبب الحاجة إلى معرفة حالة الرواة، ثم إن لك أن تأخذ من الحديث مطلق الركوب من حيث هو ركوب. . . . ».

وآخرها: «الوجه الثالث: في تصحيحه: الترمذي أخرجه منفرداً به عن الجماعة، وحكم بصحته، ورواه عن أبي عمار الحسين بن حريث، عن علي بن الحسين واقد، عن أبيه، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، والله الموفق للصواب».

وقد جاء في آخر هذه النسخة على الهامش قوله: «هـذا آخـر مـا وجدته، ونقلته من خط الإمام جمـال الـدين أبـي محمـد عبـد الله بـن يوسف الزيلعي الحنفي على سُقْمٍ فيه، وذكر أن هذا آخـر مـا وجـده. وكتبه: عبد الرحمن بن علي بن خلـف الفارسـكوري، عفـا الله عـنهم أجمعين».

فناسخها إذن هو العلامة الشافعي زين الدين عبد الرحمن بن علي بن خلف الفارسكوري القاهري، المتوفى سنة(٨٠٥هـ)[١]، نقلها من خط العلامة الحنفي جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي صاحب كتاب «نصب الراية» المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، والزيلعي ـ رحمه الله ـ قد نقلها أيضاً عن أصل[٢] **لعله**: للشيخ شمس الدين علي بن محمد الفوِّي الذي كتبها من إملاء الإمام ابن دقيق العيد عليه، كما تقدم قريباً.

فهي نسخة موثَّقة متقنة، خطها واضح جيد، ضبط فيها ما يشتبه من ألفاظ، وأشار إلى البياض الموجود في الأصل ومقداره، وإلى

---

(١) وهو الذي قد عمل شرحاً على «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق، وجمع فيه أشياء حسنة، ولكنه عُدم، كما ذكر السخاوي في «الضوء اللامع» (٤/ ٩٦).

(٢) جاء عند الوجه الثاني من الحديث الثاني عشر من باب الوضوء قوله في الهامش: وجدت في الأصل ما مثاله: وجدت في الأصل يرجع إلى الوريقة التي أولها: الوجه الثالث في إيراد الحديث. قال: ولم أجد الورقة. ثم بيض نحو من نصف صفحة.

مواضع الخلل في الكلام، فكثيراً ما يذكر فوق الكلمة أو الجملة الغامضة: (كذا)، أو يقول: كذا وجد، ونحو ذلك.

كما أن هوامش هذه النسخة قد حُلِّيت بتصحيحات وتصويبات تدل على نباهة ودقة ناسخها.

ولولا الخرم الموجود في أولها، وبعض المواضع الساقطة فيها، لاتخذتها أصلاً يعتمد عليه، فإن ناسخها علامة شافعي، نقلها عن علامة حنفي، نقلها ـ فيما أظن ـ عن تلميذ المؤلف، نقلها هو من إملاء الإمام ابن دقيق رحمه الله، والله أعلم.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف «ت».

الثالثة: نسخة مصورة عن المكتبة البديعية بباكستان، وتقع أوراقها في (١٧٧) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (١١) كلمة تقريباً.

وهي نسخة مخرومة الأول، تبدأ بعد كلام في المسألة الثالثة من الوجه السابع في الكلام على الحديث الأول من هذا الكتاب وهو قوله: «إرسال الثلاث حينئذ إرسالها في المنكوحة التي هي محل الخلاف. . . .».

وانتهت بعد بداية الحديث الثاني من باب الآنية، عند السقط المشار إليه في النسخة «م».

وهي نسخة إما منقولة من النسخة «م»، أو أنها منقولة من المصدر نفسه الذي نُقلت منه النسخة «م»، وذلك لتشابههما فيما

رأيت، إلا أنها نسخة لا يعوَّل عليها كثيراً وذلك للنقص الكبيـر فيهـا، فهي لا تعدو أن تكون ثلث الكتاب، ثم إنها مختلطـة الأوراق، وثالثـاً صعوبة القراءة فيها لرداءة تصويرها.

ومع ذلك فقد أَفدتُ منها في مواضع كثيرة عنـد الاخـتلاف بـين النسختين «م» و«ت».

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف «ب».

* * *

المبحث السابع
بيان منهج التحقيق

١ ـ نسخ الأصل المخطوط، وهو مصورة دار الكتب المصرية ـ كما أسلفت ـ المشار إليها بـ «الأصل»، والمرموز لها أحياناً بـ «م»، وذلك بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالمخطوط، للتأكد من استقامة النص وصحته.

٣ ـ معارضة المنسوخ بالنسختين الخطيتين «ت» و«ب»، وإثبات الفروق بينهما، باعتماد النص الأصوب في متن الكتاب، وجعلت لإثبات تلك الفروق جملة من الضوابط منها:

آ ـ أثبتُّ الزيادات والسقوطات التي لا يستقيم النص إلابها في متن الكتاب، وجعلتها بين معكوفتين، وإلا أثبتها في الهامش.

ب ـ أثبت التقديم والتأخير في الكلام، وكذا اختلاف اللفظ أو المعنى.

ج ـ أهملت فروق النسخ التي وقع فيها تصحيف أو تحريف أو خطأ بيّن من الناسخ، وذلك كالأرقام، وتكرار بعض الجمل والكلام، وكذا أغفلت إثبات الفروق في نحو «رحمه الله»، و«رضي الله عنه»، والاختلاف في لفظ الصلاة على النبي صلى عليه وسلم؛ كقولهم مثلاً في نسخة: «عليه الصلاة والسلام»، وفي أخرى: «عليه السلام»، وفي أخرى «صلى الله عليه وسلم»، ونحو ذلك؛ إذ غالب هذا يكون من تصرف النسّاخ، والله أعلم.

د ـ كثيراً ما كنت أقول :

في الأصل : كذا، والمثبت من «ت» .

أو :

في الأصل كذا، والتصويب من «ت» .

فإن كان للكلمة وجه أو تأويل أثبت الجملة الأولى، وإن لم يكن لها وجه، بل هي خطأ صِرف ذكرت الجملة الثانية .

هـ ـ لم أعوِّل كثيراً على إثبات الفروق من النسخة «ب»، للأسباب التي ذكرتها سابقاً في وصف النسخ الخطية .

٤ ـ ضبطت بالشكل شبه الكامل كلاً من : أحاديث المتن والشرح، والأشعار والأرجاز والأمثال، والأسماء والبقاع .

٥ ـ أدخلت علامات الترقيم المعتادة على النص، ووضعت الكتب والمصنفات بين قوسي تنصيص لتمييزها، وكذا تفقير الكلام، وتسويد عناوين الأبواب والمهمات من الكلام .

٦ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من الكتاب العزيز، وكان إدراجها برسم المصحف، وجعلت العزو بين معكوفتين في متن الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية .

٧ ـ خرَّجتُ الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب؛ **أما أحاديث المتن :** فذكرت رواياتها وطرقها مستوفاة من الكتب الستة، بذكر رقم الحديث والكتاب والباب اللذين ورد فيهما .

وأما أحاديث الشرح: فتقيدت بما يعزوه الشارح رحمه الله، والإضافة عليه أحياناً إن دعت الحاجة إلى ذلك. فما كان في الصحيحين ـ أو أحدهما ـ عزوت إليهما دون غيرهما، وذلك بذكر رقم الحديث والكتاب والباب، ثم أنبه إلى صاحب اللفظ، وذكرت اسم الصحابي الذي روى الحديث إن لم يذكره الإمام ابن دقيق رحمه الله.

وكذا إذا كان في السنن الأربعة أو أحدها عزوت إليها دون غيرها وفق الطريقة الماضية.

فإن كان الحديث خارج الأصول الستة المذكورة عزوت إلى مصادره دون الإطالة في ذلك.

وفي كل ذلك كنت أذكر الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً، معتمداً على كلام أئمة هذا الشأن من المتقدمين والمتأخرين، وأعني بالمتأخرين منهم: الإمام ابن دقيق، وابن تيمية، والذهبي، وابن القيم، وابن حجر، والسخاوي، وأمثالهم.

ولم أركن إلى قول المتأخرين الفضلاء في زماننا هذا إلا في مواضع قليلة جداً.

٨ ـ خرجت الآثار الواردة عن الصحابة والسلف رضوان الله عليهم أجمعين.

٩ ـ وثقت تراجم الصحابة والرواة الذين ترجم لهم المؤلف رحمه الله، بذكر مصادر ترجمتهم الرئيسة التي وقفت عليها.

١٠ ـ وثقت المواد اللغوية وغريب الحديث الذي ذكره المؤلف من المعاجم والمصنفات المؤلفة في هذين البابين، والتي نقل عنها المؤلف وكانت مطبوعة متوافرة لدي.

١١ ـ خرجت الأبيات الشعرية والأرجاز التي استشهد بها المؤلف، وذلك بالإحالة على الديوان إن كان للشاعر ديوان، وإلا فمن كتب العربية وأمهات مصادر اللغة، دون الاستفاضة في التخريج، ثم وضعت الأوزان الشعرية بين معكوفتين.

١٢ ـ وثقت النقول من الكتب التي نقل عنها المؤلف سواء الحديثية منها أو الأصولية أو الفقهية أو العربية، وهو ـ رحمه الله ـ لا يذكر مرجعه في نقله أحياناً.

١٣ ـ عرَّفت ببعض الأعلام غير المشهورين، وكذا عرَّفت ببعض الكتب التي نقل عنها المؤلف ولم تطبع بعد، أو ما زالت مفقودة.

١٤ ـ شرحت بعض الكلمات الغريبة الواردة عند المؤلف ـ رحمه الله ـ سواء كانت من لفظه أو لفظ غيره.

١٥ ـ ذكرت في كثير من الأحيان الأئمة الذين نقلوا عن ابن دقيق في هذا الكتاب، خصوصاً الزركشي في «البحر المحيط»، والحافظ ابن حجر في«فتح الباري».

١٦ ـ أوضحت بعض العبارات المبهمة والغامضة، بغية تقريب كلام الإمام ابن دقيق رحمه الله، وقد كان العزم معقوداً لشرح كل جملة قد يشكل فهمها، لكني أعرضت عن ذلك، خشية زيادة حجم الكتاب، ولاختلاف الأفهام والأنظار، فالفهم ـ كما يقال ـ عرضٌ يطرأ ويزول.

١٧ ـ ذكرت في مواضع عديدة فوائد ونكتاً بديعة من كلام الأئمة من أمثال الإمام المحقق ابن القيم والحافظ ابن حجر وغيرهما، وذلك فيما يتصل بكلام المؤلف رحمه الله.

١٨ ـ قدمت للكتاب بفصلين:

أولهما: في ترجمة المؤلف رحمه الله.

وثانيهما: في دراسة الكتاب، وفي كل منهما مباحث متعددة، ثم وصفت النسخ الخطية التي اعتمدتها في التحقيق.

١٩ ـ ذيلت الكتاب بفهرس تحليلي متنوع اشتمل على:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة «المتن».

٣ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة «الشرح».

٤ ـ فهرس الآثار والأقوال.

٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

٦ ـ فهرس الأشعار والأرجاز.

٧ ـ فهرس غريب اللغة والحديث.

٨ ـ فهرس القواعد والفوائد الأصولية.

٩ ـ فهرس القواعد والضوابط الفقهية.

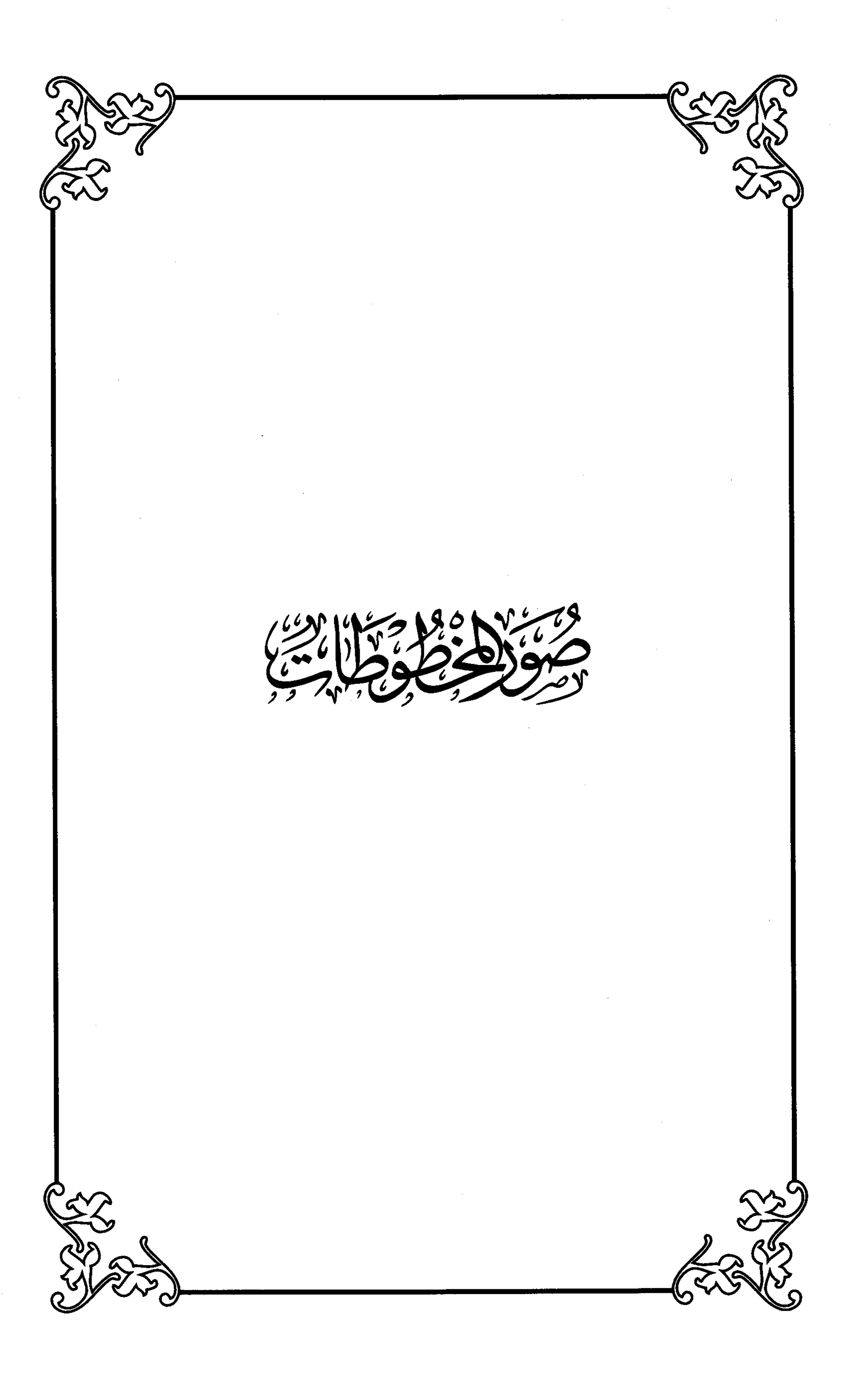
١٠ ـ فهرس الكتب المعرَّف بها.

١١ ـ فهرس الموضوعات والفوائد والمسائل التي ذكرها المؤلف في شرح الأحاديث.

١٢ ـ فهرس مصادر ومراجع التحقيق.

١٣ ـ الفهرس العام.

❐ ❐ ❐



صور المخطوطات



صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لدار الكتب المصرية،

المرموز لها بـ «الأصل»، وبـ «م»

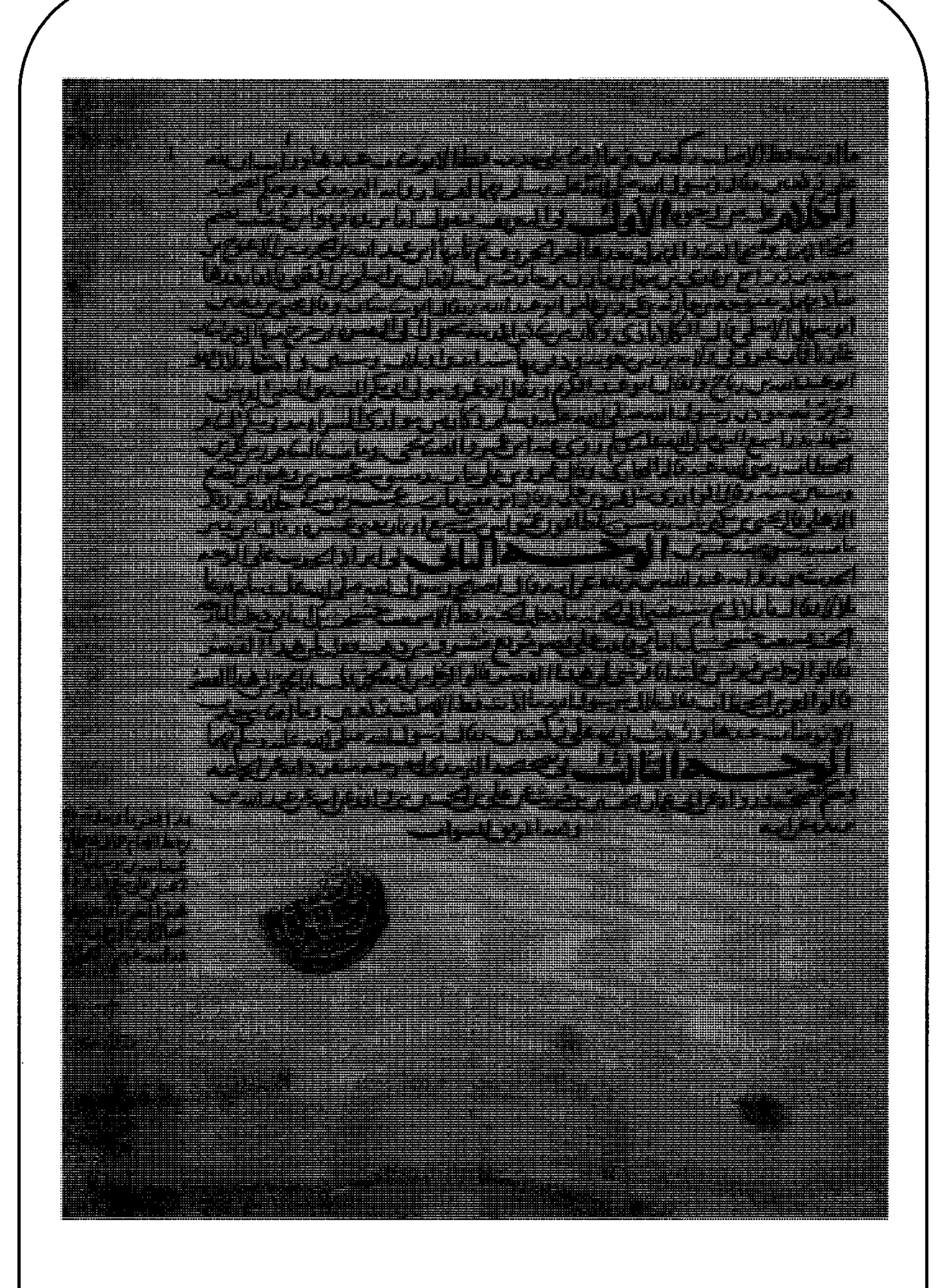


صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية لدار الكتب المصرية،

المرموز لها بـ «الأصل»، وبـ «م»

صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لمكتبة كويريلي،

المرموز لها بـ «ت»



صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية لمكتبة كوبريلي، المرموز لها بـ «ت»

المسائل الثلاث [illegible] المراد هنا التي هي محل الخلاف
لانتفاء النكاح في نفس الامر [illegible] الارسال لثلاث بناء على ظنه بقاءه
النكاح بمقتضى ظنه تكون [illegible] على تقدير امتناع الانتقال واعلم ان
هذا المثال يتم اذا علم [illegible] عقيب طلاقه فاما اذا لم يظهر ذلك
فيكون البيان واجبا لدفع المفسدة الوقوع في الارسال لما الى الطلاق بنا
على بقاء الظن بانها منكوحة [illegible] فيعمل بذلك جواز غيره فاذا لم
يبين امتناع الارسال على تقدير الايمن للاثنين وتبين حصر وقوع الفرقة
باللعان دل على جواز الارسال اذ لو حرم لبين دفعا لوقوع المفسدة المبنية
على ظن بقاء النكاح ومثاله استبشاره صلى الله عليه وسلم بالحاق القائف نسب
اسامة بزيد وان الذين لا يعتبرون الحاق القائف يعتذرون بان الالحاق
معتمده في صورة الاشتباه ونسب اسامة لا يحتاج للفراش وحكم الشرع فلا تتحقق
المفسدة عندهم في نفس الامر الا انه لما كان الطاعنون في النسب اعتقدوا
ان الالحاق بالقيافة صحيح اقتضى ذلك الظن منهم مع ثبوت النسب شرعا ان
عدم المفسدة في الحاق القائف والبحث في هذا المقام متنوع عن هذا
وانما المقصود الان ضرب المثال وسياتي في الكلام على هذا الحديث
ما يرجع الى هذا الثاني البحث ثالثها ان يخبر عن حكم شرعي بحضرته صلى
الله عليه وسلم فيسكت عنه فيدل ذلك على ذلك الحكم كما لو قيل بحضرته
ان هذا الفعل واجب او محظور الى غير ذلك من الاحكام وهذا ظاهر
ورابعها ان يخبر بحضرته عن امر ليس بحكم شرعي يحتمل ان يكون مطابقا ويحتمل
ان لا يكون فهل يكون سكوته دليلا على مطابقته مثل الحلف بحضرته
صلى الله عليه وسلم ان ابن صياد الدجال ولم ينكر عليه ذلك فهل يدل ذلك
على كونه هو الدجال [illegible] من اهل الحديث ما يشعر بانه ذهب الى
ذلك والاقرب عندي [illegible] هذه المسألة ومثاله اعني كون التقرير

صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية للمكتبة البديعية،

المرموز لها بـ «ب»

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية للمكتبة البديعية،

المرموز لها بـ «ب»



تأليف

الإمام المجتهد ابن دقيق العيد

أبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المصري

(٦٢٥ - ٧٠٢ هـ)

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه

محمد خلوف العبد الله

